TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WG.1/7
29 April 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفريق العامل المخصص للاستثمار والتدفقات المالية ، والتمويل الإنمائي غير المنشئ للديون ، والآليات الجديدة لزيادة الاستثمار والتدفقات المالية

الدورة الثانية

جنيف ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في الاتجاهات والقضايا العالمية ، بما في ذلك دوافع المستثمرين الأجانب

الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الاتجاهات الحديثة والقضايا المتعلقة بالسياسات

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الخلاصة والاستنتاجات	١-١١١	١
الفصل		
أولا - السمات البارزة للاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر	١-١٣	٤
ألف - نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أجمع	١-٣	٤
باء - اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية	٣-١٠	٤
جيم - المنشأ والوجهة القطاعية	١١-١٣	١٠
ثانيا - دوافع المستثمرين الأجانب	١٤-٣٧	١٢
ألف - العوامل المؤدية الى تدويل الانتاج	١٤-١٦	١٢
باء - العوامل التقليدية التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية	١٧-٢٣	١٤
جيم - التشامل والتقدم التكنولوجي وأثرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٤-٣٧	١٦
١ - التشامل	٢٤-٣٧	١٦
٢ - التقدم التكنولوجي والتنظيم الصناعي الجديد	٢٨-٣٠	١٧
٣ - الأثر على أنماط وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر	٣١-٣٧	٢٠
ثالثا - الميزة التنافسية للبلدان المضيفة	٣٨-٤٥	٢٢
ألف - نمط التنمية الدينامية والاستثمار الأجنبي المباشر	٣٨-٤٣	٢٢
باء - الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان النامية	٤٤-٤٥	٢٤
رابعا - دور سياسات البلد المضيف	٤٦-٧٣	٢٦
ألف - الظروف الاقتصادية	٤٧-٥١	٢٦
باء - البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية	٥٢	٢٧
جيم - السياسات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والإطار التنظيمي	٥٣-٧٣	٢٩
١ - تحرير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر .	٥٣-٥٦	٢٩
٢ - المعاهدات الثنائية والمبادىء التوجيهية للبنك الدولي	٥٧-٥٨	٣٠
٣ - الحوافز والحوافز السلبية	٥٩-٧٣	٣١

الخلاصة والاستنتاجات

'١' إن اكتساب الاقتصاد العالمي طابع الشمول يتضح على أفضل وجه من النمو الهائل للاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من الثمانينات . فقد تزايد رأس المال الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر بما يتجاوز ثلاثة أمثال على مدى العقد الماضي . وكان لاتحاد عوامل كثيرة ، وهي إلغاء الضوابط التنظيمية ، وتحرير الأسواق المالية ونظم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ، والتقدم في مجال الاتصالات ، وسرعة خطى الاندماجات والاحتيازات والابتكارات التكنولوجية ، أن أسهم في امتداد نطاق الأنشطة الاقتصادية بما يجاوز الحدود الوطنية . بيد أن أوائل التسعينات شهدت انخفاضا كبيرا في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر ، ارتبط باستمرار عدم اليقين الاقتصادي السائد في البلدان المتقدمة .

'٢' على أن معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية تزايد منذ منتصف الثمانينات بصورة مطردة ، عقب حدوث توسع متواضع في النصف الأول من الثمانينات على إثر أزمة الديون . وشهدت البلدان النامية في أوائل التسعينات زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر ، حفزتها عودة النمو إلى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ، واستمرار قوة أداء هذا النمو في جنوب وجنوب شرقي آسيا ، وثبات الاتجاه نحو تحويل الملكية إلى القطاع الخاص وتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع المناطق النامية . ونتيجة لذلك ، ارتفعت حصة البلدان النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ١٩٩١ ، مما يشير إلى عودة إلى المستويات الأسبق عهدا .

'٣' ولا يزال توزع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان النامية يبين تركزا شديدا في عدد صغير من البلدان . وفي عالم يتسم بتدويل الإنتاج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو ما يغير الميزة النسبية الدينامية للبلدان المضيفة ويؤثر في نموها تأثيرا بالغا ، يخشى أن تتعرض البلدان غير المشمولة بعملية التشامل هذه التي يدفع إليها الاستثمار الأجنبي المباشر لخطر التهميش الاقتصادي . وفي الأجل المتوسط ، من الممكن أن تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر أكبر في بلدان لديها أسواق متنامية كبيرة ، وذلك كلما تضاءلت أهمية الحافز الذي توفره الحواجز التجارية العالية .

'٤' وينتج موقع الاستثمار الأجنبي المباشر من تفاعل ثلاث مجموعات من العوامل . أولا ، إن القرار بالاستثمار في الخارج ينبع من الاستراتيجيات العالمية للشركات عبر الوطنية ، إذ إنها تقوم بتعيين الموقع الجغرافي لأنشطتها تبعا للفرص السانحة في الأسواق ، والمتطلبات التكنولوجية وترشيد عملياتها الإنتاجية . لكن التقدم

التكنولوجي الحديث وما طرأ على التنظيم الصناعي من تغيرات قد حوّلا محور الاهتمام من تكاليف العوامل (ولا سيما تكاليف الأيدي العاملة غير الماهرة) إلى اعتبارات السوق وتوفر الأيدي العاملة الماهرة باعتبارهما القوى المحركة لاتخاذ القرار بالاستثمار الأجنبي المباشر . وثانيا ، إذا ما اتخذ القرار بالاستثمار في الخارج ، يعتبر مستوى التنمية وآفاق النمو وحجم أسواق البلدان المضيفة المحتملة من العوامل الهامة التي تحدد موقع الاستثمار الأجنبي المباشر . وثالثا ، تعتبر سياسات البلد المضيف عوامل تحدد شكل ربحية الاستثمار من خلال تقليل أو زيادة المخاطر وعدم اليقين اللذين قد يؤثران على الإنتاج وعائد الاستثمار ، ومن خلال تقديم دعم مباشر إلى أنشطة المستثمرين الأجانب أو إعاقتها .

'٥' أما بالنسبة للبلدان المضيفة ، فإن جدول أعمال السياسات العامة الهادفة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منها إلى أقصى حد يشتمل على المجالات الأولوية التالية: تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة تفضي إلى النمو المطرد ؛ وتشجيع التنمية والنهوض بالقدرات الصناعية والتكنولوجية على الصعيد المحلي ؛ وتدعيم البنى الأساسية وتنمية الموارد البشرية .

'٦' إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساعد على التعجيل بخطى الارتقاء التكنولوجي ومسيرة التصنيع ، ولكنه لا يمكن أن يكون المحرك الوحيد للنمو والتصنيع . فأي قطاع صناعي محلي مزدهر هو ، من ناحية ، عامل يجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن ناحية أخرى ، وسيلة لنقل التكنولوجيا للبلدان المضيفة .

'٧' لن يفيد الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على التكنولوجيا المتطورة والأيدي العاملة الماهرة سوى عدد محدود من البلدان النامية المتقدمة على المدى المتوسط . ومع ذلك ، فإن العديد من الفروع الصناعية ، ولا سيما الفروع المنتجة للسلع المصنعة المنمَّطة ، ما برحت تحتاج إلى مدخلات من الأيدي العاملة الكثيفة والتكنولوجيا غير المتطورة . والاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات ، وإن كان أقل أهمية بوجه عام ، سيظل ذا شأن للسواد الأعظم من البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فإن تضييق النطاق على مستوى المصنع في قطاعات عديدة يتيح إمكانيات جديدة لتعيين موقع الإنتاج في بلدان نامية أصغر .

'٨' أما البلدان الأفقر التي تعوزها القدرة على القيام بجهود شاملة من أجل تنمية القدرات المحلية ، فثمة ضرورة ملحة لأن تقدم لها الجهات المانحة دعما أكبر في مجالات يذكر منها تدعيم القطاع الخاص والمبادرات المحلية لتنظيم المشاريع ، وبناء القدرة المؤسسية ، وإقامة الهياكل الأساسية المادية وتحسينها ، وتعزيز تنمية الموارد البشرية .

'٩' على المستوى الإقليمي ، بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبح موجها للسوق بصورة متزايدة ، فإن بوسع البلدان المضيفة أن تزيد جاذبية موقعها إذا أقامت روابط أوثق مع الاقتصادات المجاورة بغية تكوين أسواق أكبر ومزايا موقعية تكميلية .

'١٠' على الصعيد الدولي ، أدى التنافس بين البلدان المضيفة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صراع على الاستثمار ، وهو أمر قد يكون في النهاية فادح التكاليف للبلدان المتنافسة . ذلك أن هذه البلدان تقع في شراك "مأزق السجين" مما يؤدي إلى مزايدات تنافسية يخرج منها جميع المشتركين أسوأ حالا مما لو لم يكن قد أجريت أية مزايدات . والخطوة الأولى نحو خفض التكاليف غير الضرورية هي تأمين المزيد من الشفافية بشأن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر . فيمكن للبلدان أن تتبادل المعلومات عن قواعدها التنظيمية وغيرها من السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وكذلك عن أثر هذه السياسات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بهدف تقاسم الخبرات بشأن التكاليف والمنافع الناشئة عن هذه السياسات . ويمكن أن يؤدي تبادل المعلومات في نهاية المطاف إلى تنسيق السياسات التشجيعية . ومن منظور الشركات عبر الوطنية ، فإن تزايد شفافية سياسات الاستثمار يمكّنها من اتخاذ قرارات أفضل بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل بيئة شاملة محسَّنة للسياسات فيما يخص أنشطتها الدولية .

'١١' وفي الوقت ذاته ، فإن إضفاء الطابع العالمي على الإنتاج يزيد من القوة الاقتصادية لعدد قليل من الشركات عبر الوطنية الكبيرة . كما أن طابع احتكار القلة للإنتاج العالمي ، الآخذ في التطور ، يدعمه نمو الشبكات والتحالفات الاستراتيجية التي تتجاوز الحدود الوطنية ، قد يساعد على الحد من التنافس بين الشركات لكنه يزيد من التنافس بين البلدان النامية . وهذا الأمر قد يضعف قدرة العديد من البلدان النامية على التفاوض بنجاح مع الشركات عبر الوطنية . وهو يثير أيضا مسألة معرفة كيفية الإبقاء على المنافسة بين شركات يتزايد ترابطها عن طريق الشبكات والتحالفات .

أولا - السمات البارزة للاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

ألف - نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أجمع

١ - شهدت الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ توسعا لم يسبق له مثيل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج في جميع أرجاء العالم . فقد بلغ متوسط معدل نموها السنوي ٢٨ في المائة بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي[(١)] أو ١٨ في المائة بالقيمة الحقيقية[(٢)] (الجدول ١) . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كانت التدفقات العالمية إلى الخارج قد بلغت ٢٣٤ مليار دولار ، أو قرابة أربعة أمثال المستوى المتوسط المسجل خلال العقد ١٩٧٥-١٩٨٤ . ونتيجة لذلك ، ازداد رأس المال الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من ثلاثة أمثال ، من قرابة ٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١,٧ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ .

٢ - وبخلاف سنوات الازدهار في أواخر الثمانينات ، سجلت أوائل التسعينات أول هبوط رئيسي في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج منذ عام ١٩٨٢ . ففي عام ١٩٩٠ ، ازدادت هذه التدفقات بنسبة ١٠ في المائة بالأسعار الجارية للدولار ، ولكنها هبطت بنسبة ١ في المائة بالأسعار الحقيقية ؛ ثم انخفضت بنسبة ٢٦ في المائة بالأسعار الحقيقية في عام ١٩٩١ نتيجة لاستمرار عدم اليقين الاقتصادي السائد في البلدان المتقدمة . بيد أن البيانات الأولية لعام ١٩٩٢ تشير إلى أن معدل الهبوط قد بلغ أدنى مستوياته (الجدول ٢) .

باء - اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

٣ - ازداد معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية زيادة مطردة طوال الثمانينات وفي أوائل التسعينات . ولم تتزايد هذه التدفقات إلا بقدر ضئيل خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ، إذ عرقلها ثقل أزمة الديون (الجدول ١) . وفي الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ تزايدت بمعدل متوسط سنوي قدره ٢١ في المائة بالقيمة الجارية للدولار (أو ١٢ في المائة بالقيمة الحقيقية) ، وهو أمر لم يشجعه تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي فحسب ، بل وشجعه أيضا تحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي والأخذ بتدابير محددة يذكر منها تحويل الدين إلى أصول رأسمالية وبرامج التحويل إلى القطاع الخاص في كثير من البلدان النامية . وازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بنسبة ٢١ في المائة في عام ١٩٩١ (لتصل إلى ٣٦ مليار دولار) ، كما ازدادت بنسبة تقارب ١١ في المائة في عام ١٩٩٢ (لتصل إلى زهاء ٤٠ مليار دولار) ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادة الضخمة في إعادة توظيف الأرباح[(٣)] .

الجدول ١

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان وإليها ، ١٩٨٦ - ١٩٩١

البلد	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١
	(بمليارات الدولارات)						الحصة من إجمالي العالم (٪)			معدل النمو (٪)		
البلدان المتقدمة												
التدفقات إلى الداخل	٦٤	١٠٨	١٢٩	١٦٥	١٧٢	١٠٨	٧٥	٨٣	٧٤	٣-	٢٨	٣٧-
التدفقات إلى الخارج	٨٦	١٣٢	١٦٢	٢٠٣	٢٢٦	١٧٤	٩٨	٩٧	٩٧	٢-	٢٧	٢٣-
البلدان النامية												
التدفقات إلى الداخل	١٤	٢٥	٣٠	٢٨	٣٠	٣٦	٢٥	١٧	٢٥	٤	٢١	٢١
التدفقات إلى الخارج	٢	٢	٦	١٠	٨	٥	٢	٣	٣	١	٤١	٣٥-
جميع البلدان												
التدفقات إلى الداخل	٧٨	١٣٣	١٥٩	١٩٣	٢٠٢	١٤٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١-	٢٧	٢٧-
التدفقات إلى الخارج	٨٨	١٣٥	١٦٨	٢١٣	٢٣٤	١٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢-	٢٨	٢٣-

المصدر: الأمم المتحدة ، تقرير الاستثمار في العالم ، ١٩٩٢ (ST/CTC/130) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.A.19 و١٩٩٣ (سيصدر قريبا) .

الجدول ٢

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من خمسة بلدان منشأ رئيسية ١٩٨٦-١٩٩٢

البلد	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢ (أ)	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١
	(بمليارات الدولارات)							الحصة من إجمالي العالم (٪)			معدل النمو (٪)		
فرنسا	٥	٩	١٤	١٩	٣٥	٢٤	١٤	٦	١٠	١٣	-٦	٦٣	-٣١
ألمانيا	١٠	٩	١٣	١٨	٢٨	٢١	١٦	٨	٩	١٢	٤	٢٩	-٢٤
اليابان	١٥	٢٠	٣٤	٤٤	٤٨	٣١	١٦	١٠	١٩	١٧	٢٢	٣٤	-٣٦
المملكة المتحدة	١٨	٣١	٣٧	٣٦	١٨	١٩	١٦	٢٠	١٧	١١	-١	صفر	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤	٢٦	١٤	٢٦	٢٩	٢٩	٥٠	٢٦	١٣	١٦	-١٦	٢٠	-٠,٤
المجموع (ب)	٦١	٩٥	١١٢	١٤٣	١٥٨	١٢٤	١١٢	٦٩	٦٨	٦٩	-٥	٢٧	-٢١

المصدر: الأمم المتحدة ، تقرير الاستثمار في العالم ، ١٩٩٢ ، و١٩٩٣ (سيصدر قريبا) .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) مجموع المفردات قد لا يقابل المجاميع المذكورة بسبب التقريب .

٤ - ولم تتلق البلدان النامية ، خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، سوى ١٧ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أرجاء العالم . وبالمقارنة ، بلغت حصتها ٢٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ (الجدول ٣) . ونتيجة للزيادة الكبيرة الأخيرة في التدفقات الداخلة التي تزامنت مع الانخفاض الحاد في التدفقات العالمية ، قفزت حصة البلدان النامية إلى ٣٥ في المائة في عام ١٩٩١ ، مما يشير إلى العودة إلى المستويات الأسبق . وقد نتجت هذه الدينامية الجديدة من الانتعاش الذي حدث في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية واستمرار قوة أداء النمو في جنوب وجنوب شرقي آسيا . ومنذ عام ١٩٨٧ ، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مكونا هاما من تدفقات الموارد الخارجية إلى البلدان النامية ، حيث ارتفعت من نقطة دنيا تكاد تزيد على ١٧ في المائة في عام ١٩٨٧ لتصل إلى قرابة ٣٦ في المائة في عام ١٩٩١[(٤)] .

٥ - ونتيجة لأزمة الديون ، انخفضت حصة أمريكا اللاتينية من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أجمع من ١٢ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٦ في المائة في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وإن كان عدد صغير من البلدان ، وخصوصا الأرجنتين وشيلي والمكسيك ، قد استطاع منذ أواخر الثمانينات أن يزيد من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليه[(٥)] . ومنذ فترة أحدث عهدا ، كان من شأن تحقيق معدل نمو أقوى في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية ، وحدوث تحسينات كبرى في الأداء الاقتصادي الكلي ، وتيسير سياسات الاستثمار الأجنبي ومبادرات التحويل إلى القطاع الخاص أن ساعدت على تزايد جاذبية المنطقة للمستثمرين الأجانب . وشهدت التدفقات الجديدة زيادة كبيرة في عام ١٩٩١ (بنسبة ٣٦ في المائة وبقيمة ١٣ مليار دولار) ، ويبدو أنها استمرت في عام ١٩٩٢ . ويعزى الكثير من التدفقات الجديدة إلى تحويل الدين إلى أصول رأسمالية وتحويل مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص ؛ وبالتالي فإن جزءا كبيرا من هذه التدفقات قد أنفق في احتياز الأصول الموجودة لا في الاستثمار التأسيسي . وبالرغم من هذه التحسينات ، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية تتركز في عدد محدود من البلدان (الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، المكسيك ، وفنزويلا مؤخرا) .

٦ - بل إن حصة أفريقيا الهزيلة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر قد تناقصت خلال الثمانينات ، فانخفضت من ٣ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٢ في المائة في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وتعرضت أقل البلدان نموا في المنطقة لتهميش شديد . ومع ذلك ، فقد وصلت التدفقات في عام ١٩٩١ إلى ٣ مليارات من الدولارات ، مما يشكل زيادة قدرها ٤٥ في المائة على عام ١٩٩٠ . واجتذبت البلدان المصدرة للنفط ثلاثة أرباع هذه التدفقات . لكن جاذبية الكثير من البلدان الأفريقية غير المنتجة للنفط للمستثمرين الأجانب لا يزال يحجبها بطء النمو الاقتصادي وعدم استقرار الأوضاع المحلية ، مما يحبط الخطوات الإيجابية المتخذة لتحرير الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر . ومع ذلك ، فإن وفرة الموارد الطبيعية التي تحوزها أفريقيا من شأنها أن تقيم الأساس لتجدد الاستثمار في المستقبل القريب .

الجدول ٣

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان/
الأقاليم النامية ، ١٩٨٠-١٩٩١

البلد/الإقليم	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١
	المتوسط (بمليارات الدولارات)			الحصة من المجموع (٪)			معدل النمو (٪)
جميع البلدان	٥٠	١٥٠	١٤٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-٢٧
البلدان النامية	١٣	٣٦	٣٦	٢٥	١٧	٢٥	٢١
أفريقيا	١	٣	٣	٣	٢	٢	٤٥
شرق وجنوب وجنوب شرقي آسيا	٥	١٤	١٩	٩	٩	١٣	١٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦	٩	١٣	١٢	٦	٩	٣٦
أقل البلدان نموا	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,١	٠,١	١٢
الاقتصادات النامية المضيفة الـ ١٠ الكبرى	٩(أ)	١٧(ب)	٢٤(ج)	١٨(أ)	١١(ب)	١٦(ج)	٢٨(ج)

المصدر: الأمم المتحدة ، تقرير الاستثمار في العالم ، ١٩٩٢ و١٩٩٣ (سيصدر قريبا) .

(أ) الأرجنتين ، البرازيل ، سنغافورة ، الصين ، كولومبيا ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، نيجيريا وهونغ كونغ .

(ب) الأرجنتين ، البرازيل ، تايلند ، سنغافورة ، الصين ، مصر ، مقاطعة تايوان الصينية ، نيجيريا وهونغ كونغ .

(ج) الأرجنتين ، إندونيسيا ، البرازيل ، تايلند ، جمهورية كوريا ، الصين ، فنزويلا ، ماليزيا ، مقاطعة تايوان الصينية والمكسيك .

٧ - وفي الجانب الأعلى ، تحتل بلدان شرق وجنوب وجنوب شرقي آسيا الآن مركز الصدارة بين البلدان المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . فقد بلغ متوسط حصتها من التدفقات العالمية ٩ في المائة طوال الثمانينات ؛ أما في عام ١٩٩١ ، فقد بلغ ١٣ في المائة ، وهي أعلى حصة بين المجموعات الإقليمية للبلدان النامية المتلقية (الجدول ٣) . وظلت آسيا تستأثر بما يزيد على ضعف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . وذهب جلّ هذه التدفقات إلى عدد قليل من البلدان وهي: إندونيسيا وتايلند والصين وماليزيا . وظهرت الصين الآن بوصفها أكبر البلدان المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة (بل من بين جميع البلدان النامية) . وتستند جاذبية هذه البلدان إلى ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي ، ووجود ظروف محلية مواتية ، والانخفاض النسبي لتكاليف الأيدي العاملة . كما أن حجم الأسواق المحلية في إندونيسيا والصين والهند يعتبر ميزة إضافية . ولقد أسفرت الإجراءات الأخيرة التي اتخذت في الهند نحو تحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر لديها ، إلى جانب انخفاض تكاليف الإنتاج ، عن زيادة ذات شأن في تدفقات الاستثمار في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ .

٨ - ومع اتساع نطاق السوق الآسيوية للاستثمار الأجنبي المباشر ، تنزع البلدان إلى تحسين نوعية التدفقات الداخلة إليها من خلال تدعيم الروابط المحلية وتشجيع الاستثمار في الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتطورة . كما أن توفر الأيدي العاملة الماهرة وانخفاض تكاليف الإنتاج قد شجعا المستثمرين الأجانب على استغلال المنطقة كقاعدة للإنتاج يوردون منها إلى الأسواق في جميع أرجاء العالم . وفي الوقت نفسه ، فإن الصناعات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة المنخفضة المهارة اتجهت إلى الانتقال من المواقع ذات المستوى التكنولوجي الأكثر تقدما وتكاليف الإنتاج الأعلى (مثل مقاطعة تايوان الصينية وسنغافورة وجمهورية كوريا) إلى البلدان الآسيوية المنخفضة التكلفة . وأسفر هذا عن إقامة شبكة متزايدة الدينامية للاستثمار والتجارة داخل الإقليم ، ولا سيما بين هونغ كونغ وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند .

٩ - وفي أوروبا الوسطى والشرقية ، يلاحظ أن التوسع في التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي بدأ في عام ١٩٩٠ ، قد استمر في عام ١٩٩١ وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، وإن ظل حجمها محدودا (٣,٤ مليار دولار في عام ١٩٩١) . كما أن عمليات التحويل إلى القطاع الخاص وغيرها من الإصلاحات السوقية التوجه قد ساعدت على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المنطقة . ومع ذلك ، فإن توقعات استمرار توسع الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال غير مؤكدة نظرا لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية .

١٠ - وبرغم أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ما برحت تتجه بقوة صوب منطقة آسيا ، فإن تركز هذه التدفقات فيما بين فرادى البلدان

المتلقية قد ضعف مؤخرا . وعلى الرغم من أن البلدان النامية العشرة الكبرى التي تتلقى الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت راسخة الأركان ، فإنها تستأثر الآن بقدر أقل من إجمالي التدفقات الداخلة إلى البلدان النامية مقارنة بأوائل الثمانينات (٦٦ في المائة في عام ١٩٩١ مقابل متوسط قدره ٧١ في المائة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥) . وازداد عدد البلدان النامية المجتذبة لتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة . ويبدو أن مجموعة ثانية من البلدان النامية تظهر بسرعة بوصفها قطبا رئيسيا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (٦) .

جيم - المنشأ والوجهة القطاعية

١١ - أظهرت الأنماط الأخيرة للاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات بيِّنة في مصادر هذه التدفقات وتركزها القطاعي . ويرجع منشأ جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو يكاد (٩٧ في المائة) إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وشكلت كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان قرابة ٧٠ في المائة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثمانينات . بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان قد شهدت توسعا ملحوظا (من ١٠ في المائة من التدفقات في العالم في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠) ، مما جعل اليابان أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم . كما أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من فرنسا كان مدهشا (من ٦ في المائة إلى ١٠ في المائة من التدفقات العالمية خلال الفترة ذاتها) . وقد حلت المكاسب الأخيرة التي أحرزها الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي والياباني محل التدفقات المتناقصة من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (إذ انخفضت حصتهما من ٢٦ في المائة إلى ١٣ في المائة ومن ٢٠ في المائة إلى ١٧ في المائة على التوالي) (الجدول ٢) .

١٢ - والجهات الموردة الأساسية للاستثمار الأجنبي لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية (٥٦ في المائة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩) وأوروبا (٣٣ في المائة) . وظهرت اليابان في آسيا بوصفها الشريك المهيمن ، إذ دعمت مركزها من قرابة ٢٨ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ إلى زهاء ٥٧ في المائة في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ (وقد أسهم مستثمرو الولايات المتحدة الأمريكية والمستثمرون الأوروبيون بقرابة ٢٦ في المائة و١٧ في المائة على التوالي في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩) . وتلاشى تقريبا الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفريقيا ، إذ لم يشكل سوى ٣ في المائة من التدفقات الداخلة إلى تلك المنطقة ، في حين أن أوروبا واليابان أسهمتا ب ٧١ في المائة و٤٤ في المائة على التوالي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . والدور المهيمن للاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، ومن اليابان في آسيا ، ومن

أوروبا في أفريقيا ، يؤكد الاتجاه نحو تزايد الطابع الإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر حول مراكز المنشأ الرئيسية الثلاثة . ولقد اتضح هذا النمط بأجلى صوره في أواخر الثمانينات كما أنه يعبر جزئيا عن الاستراتيجيات التي اتبعتها الشركات عبر الوطنية من "ترياد" في إقامة شبكات متكاملة إقليمية من الشركات المنتسبة .

١٣ - وتوزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أجمع حسب القطاعات الاقتصادية يبين رجحان كفة قطاع الخدمات ، وهو أمر يتضح بأجلى صورة في حالتي التدفقات الواردة من اليابان وفرنسا . ومع ذلك فقد كانت هناك أيضا تدفقات جديدة وكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الثانوي (الصناعة التحويلية في المقام الأول) . ويبدو أن التوزيع القطاعي قد تباين فيما بين المناطق والبلدان تبعا لمستوى تنميتها . ففي معظم بلدان آسيا ، ذهب الاستثمار الأجنبي المباشر في المقام الأول إلى القطاع الثانوي ، وذلك برغم أن الاستثمار في القطاع الثالث كان له أهمية كبرى للكثير من البلدان الآسيوية . كذلك فإن بعض البلدان الغنية بالموارد مثل إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وفييت نام اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي (إنتاج النفط أساسا) . وفي أمريكا اللاتينية ، تجاوز الآن معدل تدفقات الاستثمار الجديدة إلى قطاعي الموارد الطبيعية والخدمات معدله في قطاع الصناعة التحويلية . أما في أفريقيا فقد ذهب جلُّ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الأولي .

ثانيا - دوافع المستثمرين الأجانب

ألف - العوامل المؤدية إلى تدويل الانتاج

١٤ - يمكن تصنيف الأسباب التي تدفع المؤسسات إلى توسيع أفق أنشطتها بما يجاوز حدود قاعدتها الأم أو إلى توسيع نطاق عملياتها الدولية إلى ستة أنواع عريضة هي:(٧)

١ - دافع توسيع الأسواق . وهذا يرتبط باستراتيجية التكامل الأفقي للشركات . فسينتقل الانتاج إلى الأسواق السريعة النمو ، وإلى الأسواق المحمية (كوسيلة للتغلب على الحواجز التجارية) ، وكذلك إلى البلدان التي تتاح لديها امكانيات تفضيلية للوصول إلى الأسواق الكبيرة الأخرى .

٢ - دافع خفض التكاليف . وهذا يؤدي غالبا إلى الاستثمار في مواقع تكون فيها تكاليف الأيدي العاملة منخفضة . وهذا الدافع وثيق الصلة بوجه خاص بشرائح التكنولوجيا غير المتطورة ومصانع التجميع ، التي لا تتطلب أيدي عاملة شديدة المهارة والتي تمثل فيها الأيدي العاملة عنصراً هاماً من عناصر تكاليف الانتاج . وعندئذ تضحى مواقع الانتاج الأجنبية منصة لتصدير المنتجات التامة الصنع أو الوسيطة إلى أسواق أخرى .

٣ - دافع البحث عن الموارد . تقوم الشركات بالاستثمار لتدبير مصادر السلع الأولية وادماجها رأسيا في عملياتها الانتاجية . ويمكن أيضا استغلال الموارد الأولية لتصديرها إلى بلدان أخرى .

٤ - دافع البحث عن التكنولوجيا . وهو يحفز شركة ما على الاستثمار في الخارج بهدف الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية . ولعل هذا الدافع هو الذي يستند إليه على الأغلب اتخاذ شركات البلدان النامية قرار الاستثمار في البلدان المتقدمة . وقد تحصل المؤسسات الملتمسة للتكنولوجيا على شركات أجنبية تؤمن لها فرصة الحصول على نوع معين من التكنولوجيات التي تتحكم فيها الشركات الأجنبية . وبدلا من ذلك ، قد تقيم مرافق للبحث أو الانتاج في بلد أجنبي للاستفادة من العاملين المدربين المتوفرين أو بغرض اكتساب الخبرة فيما يتعلق بتطوير المنتجات وتسويقها .

٥ - عامل تجنب المخاطر . فالاهتمامات بتجنب المخاطر تفضي إلى اتخاذ القرار بتنويع مراكز الانتاج جغرافيا ، بغية تقليل مخاطر تقلب أسعار الصرف إلى الحد الأدنى ، وتحقيق طلب كلي أكثر ثباتا بالقيام بالعمليات في أسواق منوعة ، أو لتخفيف شدة الخطر السياسي المرتبط بالاستثمار في بلد واحد .

٦ - الاستراتيجية التنافسية الدفاعية . وهذا عامل هام يفسر نمو الاستثمارات المتلازمة بين البلدان الصناعية . ويبدو أن هذا الدافع قد اكتسب أهمية منذ عام ١٩٨٠ .

١٥ - وبوضع هذه الدوافع في الاعتبار ، لا بد أن يكون لدى الشركات خصائص محددة أخرى توفر ميزة أو مساندة لتدويل الانتاج . وفيما يلي هذه الخصائص:

- حجم الشركة ، وهو ما يسمح بوفورات الحجم أو وفورات النطاق:(٨) إذ يوجد ارتباط ايجابي بين حجم الشركة وطابعها الدولي . على أن هذه الخاصية ليست أهم الخصائص ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد "باتت دولية" هي الأخرى . فهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تلحق على الأغلب بالشركات الدولية الكبيرة في الخارج بوصفها جهاتها الموردة . والقطاعات الرئيسية التي يعتبر فيها وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتعددة الجنسيات ضروريا هي: قطاعات الهندسة الميكانيكية ، والميتالورجيا والمواد الكيميائية والأجهزة الكهربائية . ويتخذ الطابع الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الغالب شكل مشاريع مشتركة ، أو انتاج مشترك دون المشاركة في رأس المال . ومع ذلك ، فبرغم اشتراك الالاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تدويل الانتاج ، ما برحت أكبر الشركات تستأثر بحصة كبيرة من الأصول الأجنبية للشركات عبر الوطنية(٩) ؛
- أهمية أنشطة البحث والتطوير وامكاناتها العالية: تحظى الشركات العاملة في أنشطة البحث والتطوير المكثفة بميزة تكنولوجية على منافسيها ؛ فكلما تزايد تطور هذه الميزة التكنولوجية ، تزايد استعداد الشركات لاستغلالها بانتاجها بنفسها بدلا من اصدار التراخيص ؛
- وجود خط انتاج يكفل أن يتوافق تمايز المنتجات مع الخصائص المميزة للأسواق الاستهلاكية المختلفة ؛
- تيسر فرص الحصول على التمويل ، وهو ما يسمح بتمويل ضخم للاستثمار في الخارج . ويقال أحيانا إن الشركات تميل إلى الاستثمار في الخارج عندما تكون الأرباح المتراكمة مرتفعة (حالة شركات الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات والشركات اليابانية في الثمانينات) . وفي بعض الأحيان ، تنتمي الشركات المنتجة إلى شركة قابضة يتحكم فيها مصرف من المصارف أو اتحاد (كونسورتيوم) مصرفي ، يقدم الدعم المالي للعمليات الأجنبية . وإن اضفاء الطابع العالمي على الأسواق المالية مؤخراً قد زود الشركات عبر الوطنية بسبل أوسع نطاقا لتمويل عملياتها في العالم أجمع .
- الخبرة بالتصدير ، كان لجميع الشركات عبر الوطنية دون استثناء تقريبا ، قبل القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ، خبرات طويلة في مجال التصدير إلى الأسواق الأجنبية ، فتراكمت لديها معارف جيدة بالسوق العالمية .

١٦ - وأخيرا ، فإن توزع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أجمع ينتج من التفاعل بين دوافع الشركات عبر الوطنية ومزايا المواقع الأجنبية[١٠] (تتجلى في عوامل من قبيل مستوى التنمية ، وتوقعات النمو ، ونوعية الهياكل الأساسية ورؤوس الأموال البشرية) .

باء - العوامل التقليدية التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

١٧ - كان الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، تقليديا ، ينقسم إلى نوعين: نوع يقوم على السوق المحلية وآخر يستند إلى التصدير . وفي النوع الأول ، يوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق المحلية أو الاقليمية بسبب الحواجز التجارية الحمائية ، أو إلى استغلال الأسواق التي تنطوي على آفاق نمو مرتفع ، أو أيضا إلى توفير مرافق الدعم ، مثل البيوت التجارية ، في الأسواق التي تُخدم عن طريق الصادرات من قواعد المنشأ . أما النوع الثاني من الاستثمار الأجنبي المباشر فيستغل الميزة النسبية للبلدان المضيفة بغرض اقامة منصة للتصدير إلى السوق الدولية . وقد تنشأ هذه الميزة النسبية من غنى قاعدة الموارد أو من رخص القوى العاملة ، أو من وجود امكانية تفضيلية للوصول إلى أسواق أخرى . على أن أهمية كل عامل من هذه العوامل قد تباينت على مرّ الزمن وتبعا لاختلاف النشاط القطاعي المعني .

١٨ - ففي الستينات والسبعينات ، ذهب قسط كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية إلى مشاريع استبدال الواردات ، من أجل التغلب على الحواجز الحمائية الشديدة لبلدان هذه المنطقة وكذلك لانشاء وحدات انتاجية لتموين الأسواق الاقليمية الناشئة عن اتفاقات التكامل الاقليمي . وفي السبعينات ، كان انخفاض تكاليف الأيدي العاملة هو الذي اجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا . أما سنغافورة وهونغ كونغ ، باتباعهما لسياسات الانفتاح للاستثمار الأجنبي المباشر وتوفر أعداد غفيرة ورخيصة من القوى العاملة ، فقد مثلا أول موقعين للوحدات الانتاجية للشركات عبر الوطنية في استراتيجياتها للتكامل الرأسي ؛ ومن ثم جرى استخدامهما كمنصات للتصدير إلى بلدان أخرى (وضمنها بلدان المنشأ) . وفي أفريقيا والشرق الأوسط ، انصب الاستثمار الأجنبي المباشر أساسا على استغلال الموارد الأولية .

١٩ - وفي السبعينات وأوائل الثمانينات ، نقل المستثمرون الأجانب إلى البلدان النامية مواقع انتاج السلع الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة التي لا تتطلب سوى تكنولوجيات انتاج بسيطة ، مستخدمين في أغلب الأحيان هذه المواقع كخطوط لتجميع المنتجات الوسيطة التي يعاد تصديرها بعدئذ إلى بلدان المنشأ .

٢٠ - وفي قطاع الصناعة التحويلية ، يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في عدد أقل من الصناعات مقارنة بالبلدان المتقدمة . ويعزى هذا التشتت المنخفض للاستثمار الصناعي إلى مستوى التنمية الأقل تقدما ، لكنه ينتج أيضا من السياسات التقييدية التي اتبعت في الماضي والتي كانت تحول دون الدخول إلى بعض القطاعات المحجوزة لأغراض خاصة . وليس هناك أي نمط معهود للتوزيع الصناعي ذلك أنه توجد اختلافات فيما بين البلدان تبعا لما تحوزه من موارد وما بلغته من مستوى التنمية وأولوياتها الخاصة بالسياسات بيد أن الأدلة المتاحة من الدراسات الافرادية القطرية توحي بأن فروع المواد الكيميائية والالكترونيات والمنسوجات وتجهيز الأغذية من بين الفروع التي تلقت أكبر المبالغ من الاستثمار الأجنبي المباشر[(١١)] .

٢١ - وقد تسنى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر القائم على استغلال الأيدي العاملة غير الماهرة والرخيصة في البلدان النامية من خلال الانتاج الكبير للسلع المنمّطة ، مما يأخذ في الحسبان التكامل الرأسي الذي ينطوي على تقسيم واضح للأيدي العاملة ، بين المهام المرتفعة المهارة والمهام المنخفضة المهارة ، وفصل التصميم عن التنفيذ . على أن الأيدي العاملة غير الماهرة والرخيصة تمثل مصدرا زائلا للميزة النسبية للبلدان المضيفة . فكلما ارتفعت مستويات الدخل ، ازدادت أيضا تكاليف الأيدي العاملة ، وأوضحت بلدان مضيفة أخرى أكثر جاذبية نسبيا من حيث تكاليف الأيدي العاملة . ومن ثم سيتحول الاستثمار الأجنبي المباشر من "الجيل الأول" للبلدان المضيفة ، التي تزايدت فيها مستويات الدخل ، إلى "جيل ثان" من البلدان المضيفة . وبالتالي سيتعين على بلدان "الجيل الأول" تنفيذ سياسات للنهوض بقدراتها التكنولوجية من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتصف بمحتوى تكنولوجي أعلى و/أو أن تقوم هي نفسها بالاستثمار في غيرها من البلدان النامية حيث تكون الأيدي العاملة ما زالت رخيصة .

٢٢ - وفي السنوات الأخيرة ، كان من شأن التقدم التكنولوجي والابتكارات في التنظيم الصناعي أن قلت إلى حد كبير أهمية رخص الأيدي العاملة في الانتاج الصناعي . ومحصلة هذه التطورات هي اعادة توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر . وقد بات من الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على مقتضيات الحجم الكبير للقوة البشرية غير الماهرة نسبيا للقيام بالمهام المتكررة سيتراجع لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتطلب هياكل أساسية قائمة على التكنولوجيا المتطورة والأيدي العاملة الماهرة . فالولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المثال ، تدأب بصورة متزايدة على نقل مواقع الانتاج القائم على التكنولوجيا المتقدمة (مثل الأجهزة الكهربائية والالكترونية) إلى البلدان الحديثة العهد بالتصنيع وإلى بلدان رابطة دول جنوب شرقي آسيا ، وذلك برغم أن معدلات الأجور في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع قد ازدادت

وأنها أعلى نسبيا مقارنة بسائر البلدان النامية[١٢] . وثمة مثال آخر هو الهند ، حيث قامت شركات كثيرة للحاسبات الالكترونية بنقل مواقع وحدات البرامج الجاهزة للاستفادة من توفر علماء ومهندسين يحوزون مهارات عالية وتكاليفهم منخفضة نسبيا[١٣] .

٢٣ - والاستثمار الأجنبي المباشر القائم على التكنولوجيا المتطورة والأيدي العاملة الماهرة لن يعود بالنفع إلا على عدد محدود من البلدان النامية المتقدمة في الأجل المتوسط . بيد أن فروعا صناعية كثيرة ، وبخاصة المنتجة للسلع المصنعة المنمّطة (من قبيل الالكترونيات الاستهلاكية البسيطة ، أو الملابس المصنوعة لأسواق التصدير أو الأغذية المجهزة) ، لا تزال تحتاج إلى مدخلات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة وتكنولوجيا منخفضة التطور . ومع ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات ، وإن كان أقل أهمية على الصعيد العالمي ، سيظل هاما لأغلبية ساحقة من البلدان النامية .

جيم - التشامل والتقدم التكنولوجي وأثرهما على الاستثمار الأجنبي المباشر

١ - التشامل

٢٤ - نتيجة للانخفاض السريع في تكالف النقل ، والثورة في ميدان تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، فضلا عن تحرير حركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود ، عمدت المؤسسات إلى القيام بأنشطتها في جميع أرجاء العالم بغية تدعيم مركزها التنافسي .

٢٥ - وبحلول منتصف الثمانينات ، أضحى التشامل اتجاها عاما ، نشأ أصلا في القطاع المالي ثم امتد بعد ذلك إلى القطاع الصناعي . وجاء اضفاء الطابع العالمي على الأسواق المالية في أعقاب الالغاء المعمم للقواعد التنظيمية في الأسواق المالية المحلية ، والإزالة الفعلية للحواجز التي تحول دون تحركات رؤوس الأموال بين البلدان الصناعية ، والتطور الباهر لشبكة اتصالات عالمية النطاق . وأدى هذا التشامل إلى تضاعف المراكز المالية اللااقليمية وإلى الأخذ بطائفة عريضة من الصكوك المالية . وعن طريق هذه العملية ، زادت المصارف الدولية بقدر ضخم قدراتها على تعبئة الأموال وعلى الاستجابة بفعالية لتمويل الاستراتيجيات العالمية للشركات عبر الوطنية وذلك عن طريق توسيع مدى الحصول على التمويل في أي بقعة من بقاع العالم ، وبعرض تشكيلة من الصكوك المالية المطوعة بحيث تتوافق مع احتياجات الشركات العالمية .

٢٦ - وفي القطاع الصناعي ، ولا سيما في شرائح التكنولوجيا المتطورة ، أضحى التنافس العالمي أيضا سمة مألوفة . ذلك أن تحرير التجارة والغاء القواعد التنظيمية الصناعية قد فتحا الباب للقطاعات الاقتصادية التي كانت محمية من قبل للتنافس الدولي . كما أن التقدم التكنولوجي السريع قد أجبر الشركات على توسيع الأسواق لاستهلاك تكاليف البحث والتطوير . على أن التغيرات في الأسواق الاستهلاكية تقتضي تمايز المنتجات ووجودا ماديا في هذه الأسواق للاستجابة بسرعة للتحولات في الطلب .

٢٧ - والاستراتيجيات العالمية للشركات التي تصب اهتمامها على اعتبارات السوق قد تكون دفاعية ، للحفاظ على أنصبة في الأسواق ، أو هجومية ، لزيادة الأنصبة في الأسواق (١٤) . وتتبع الشركات عبر الوطنية نهجا متكاملا عالمي النطاق عن طريق تعيين مواقع الانشطة في بلدان كثيرة وتنسيقها بصورة فعالة من خلال مجموعة مؤتلفة من استراتيجيات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (وضمنها التحالفات الاستراتيجية) .

٢ - التقدم التكنولوجي والتنظيم الصناعي الجديد

٢٨ - كان للتطور الهائل للابتكارات التكنولوجية ، وبخاصة في مجالي الالكترونيات وعلوم الانسان الآلي ، أثر كبير في تكاليف العوامل النسبية ، والاحتياجات إلى المهارات والترتيبات اللوجستية في الأنشطة التصنيعية للبلدان الصناعية . وتتضح هذه التطورات بأجلى مظاهرها في قطاعات أشباه الموصلات ، والمكونات الالكترونية والخاصة بالسيارات ، والالكترونيات الاستهلاكية . وقد أحدثت هذه الابتكارات التكنولوجية علاوة على ذلك تغيرات هامة في عملية الانتاج:

- فقد تحسنت انتاجية الأيدي العاملة في البلدان الصناعية إلى درجة أصبحت معها الأيدي العاملة المباشرة تشكل جزءا ضئيلا من اجمالي تكاليف الانتاج . والتطور التقني في عملية التصنيع قد جعل التصنيع يعتمد على كثافة أكبر لرأس المال ويستلزم عددا أكبر من الأيدي العاملة الماهرة في وظائف الانتاج والمهن المكتبية على حد سواء ؛
- صارت تقنيات تصميم المنتجات وتصنيعها أكثر ترابطا . وقد يسرت التكنولوجيا الجديدة ، وبخاصة تقنيات التصميم بالاستعانة بالحاسوب ، هذا التفاعل . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن تصميم المنتجات يشجع اليوم على استخدام مواد جديدة تستخدم كبدائل لمواد ذات طابع تقليدي أكبر ، ولا سيما المعادن . وهذه العملية تقتضي بذل جهود متواصلة في مجال البحث والتطوير بغية تطويع الانتاج ليتوافق مع طلبات السوق ؛

- والتنظيم الصناعي الجديد ، الذي يسرته تكنولوجيا الحاسوب ، يتخذ شكل أساليب "الانتاج الآني" ، وعن طريقها يؤدي القرب الموقعي وتكامل مصانع التوريد والاستهلاك إلى تقليل تكاليف صيانة مخزونات المواد الخام والأعمال الجارية بل وحتى المخزونات السلعية التامة الصنع .

٢٩ - وهذا النمط الجديد للانتاج ، الذي يشار إليه بمصطلحات شتى بوصفه "نمط ما بعد فورد" أو "التنافس الجديد" قد غير أساس التنافس العالمي بدءاً بالسعر وانتهاء بابتكار المنتجات وتمايزها . ومما لا ريب فيه أن تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى لا يزال شاغل الشركات المنتجة ، لكن الأداة الأساسية لاكتساب ميزة تنافسية هي الابتكار في مجال المنتجات . وقد أدان هذا النمط الجديد التنظيم الصناعي "الفوردي" القائم على الانتاج الكبير والتوحيد القياسي والمصانع الكبيرة الحجم (١٥) . ومرونة المنتجات الجديدة تستلزم تضييق حجم المصانع وتقصير دورات الانتاج ، وهي مع ذلك لا تؤدي إلى انقاص نطاق حجم المؤسسة العالمية . بل على العكس ، فان الشركات عبر الوطنية الكبيرة قد استفادت من وفورات النطاق من خلال تنسيق متكامل لشركاتها المنتسبة المختلفة ، وكذلك من توزيع المصروفات على البحث والتطوير على قاعدة مبيعات شديدة الاتساع ، كما أن المرونة الجديدة تفسح أيضا المجال لاقامة علاقات مبتكرة لتبادل المعلومات فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

٣٠ - إن اضفاء الطابع العالمي على عمليات الشركات عبر الوطنية قد أوجد هياكل عالمية جديدة تختلف عن الهياكل التنظيمية البسيطة القائمة على عملية التنويع الأفقي أو الرأسي . فالشركة العالمية الجديدة توزع وتنسق أنشطتها من خلال هيكل تنظيمي مركب ، يعتمد في الوقت نفسه على شبكة من الترتيبات غير السهمية مع مورديها ومقاوليها من الباطن وعلى التحالفات الاستراتيجية مع منافسيها . وبوسع أية شركة ، تبعا لاستراتيجيتها العالمية ، أن تختار أية دولة للقيام فيها بتجميع المنتجات ، أو صنع المكونات بل وحتى لاجراء البحوث ، أينما توجد مزايا . وغالبا ما تنسق الأسواق على أساس اقليمي .

المربع ١

إقامة الشبكات والتحالفات الاستراتيجية

ثمة ثلاثة دوافع أولية تحفز على التوسع في إنشاء الشبكات واقامة التحالفات الاستراتيجية بين الشركات العالمية . وأولها هو دافع البقاء . وهو يسلم بأن التحالفات الاستراتيجية تعتبر بالضرورة ضد طبيعة الشركات بأن

تتنافس مع بعضها بعضا . لكن يجب على الشركات ، كي تستطيع البقـــاء ، أن تتفاعل مع بعضها للحصول على الموارد التي تحتاج اليها . ولا تنسق التفاعـلات عن طريق السوق فحسب ، بل أيضا بإقامة مجموعة من العلاقات بين أفراد الشبكة .

والدافعان الثاني والثالث مترابطان وتحفزهما التكنولوجيـــا والفعالية . فتزايد تعقد المنتجات (دافع التكنولوجيا) يخلق وضعا لا تمتلـــك فيه أية شركة منفردة ناصية دورة الانتاج برمتها . بل إن التشامل يدفـــع الشركات على التركيز على خطوط نشاطها الرئيسية ، وعلى التخلص من خطـــوط الانتاج غير المترابطة ، وكذلك الحصول على مكونات وخدمات من شركاء أكثـــر فعالية (دافع الفعالية) .

وسيتأثر قرار أية شركة "بالصنع أو الشراء" بطبيعة الشبكة التـــي تشترك فيها . وهذا يتفاوت من الترتيبات التعاقدية الرسمية (الأسلـــوب الغربي) ، العلاقة القائمة على الثقة والشرف والحفاظ على السمعة (الأسلـــوب الياباني) ، حيث يعتقد الأعضاء أن أفضل سبيل للحفاظ على مصالحهم الخاصة هـــو تعزيز مصلحة الجماعة .

وأيا كان الأساس ، فإن اقامة الشبكات والتحالفات الاستراتيجية مـــن جانب كلا الشركات عبر الوطنية اليابانية والغربية قد تضخم في السنـــوات الأخيرة ، وبخاصة داخل صناعات الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والفضـــاء . حيث يعتبر تعقد المنتجات وتقاسم المخاطر الرأسمالية وتكاليف البحـــث والتطوير بالغة الأهمية .

وقد طرحت تساؤلات عن مدى صلابة الهياكل التنظيمية التي نشأت عـــن الزيادة السريعة في التحالفات عبر الحدود . وبرز بديلان هما: "الشركـــة العملية" أي شبكة مؤقتة من شركات اقيمت بهدف استغلال فرصة سانحة في ســـوق محددة تتجاوز الباع التكنولوجي لأي شركة واحدة منها ؛ و"المؤسســـة المترابطة" ، أي شبكة من التحالفات الاستراتيجية الأبعد مدى بين شركـــات كبيرة ، تمتد أعمالها إلى صناعات وبلدان مختلفة ، وتعمل كما لو كانت كيانـــا مشتركا[١٦] . ويقال إن "المؤسسة المترابطة" لا يحفزها التغيّر التكنولوجـــي فحسب ، وانما تحفزها أيضا الضرورة السياسية لوجود قواعد متعددة في بلـــد المنشأ .

وإقامة الشبكات والتحالفات الاستراتيجية لا تعني انتهاء المنافسة . والمحصلة الأرجح هي حالة وسيطة تقوم فيها الشركات بدور مزدوج: التعاون على مستوى الجماعة ، والتنافس في عرض المنتجات التامة الصنع وخدمات المستعمل النهائي والطلب على مدخلات العوامل .

---

٣ - الأثر على أنماط وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

٣١ - للتشامل والتقدم التكنولوجي آثار بعيدة المدى على معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وأنماطه الموقعية . فأولا ، من المتوقع أن يتزايد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر . ويتعين على الشركات كي تحافظ على ميزتها التنافسية أن تتبع سياسات عالمية تنطوي على انتهاج نهج متكامل يضع في حسبانه جميع الاعتبارات ، ذات الصلة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر . وفي الوقت نفسه ، تقتضي مرونة المنتجات الجديدة في الغالب نقل وحدات الانتاج إلى مواقع الأسواق الاستهلاكية بغية تعزيز القدرة على تصميم المنتجات بما يتفق مع مواصفات الطلب الوطني . ومن المرجح أن يفضي هذان العاملان إلى تكثيف الاستثمار الأجنبي المباشر ، بحيث يشمل الشركات عبر الوطنية الكبيرة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

٣٢ - وثانيا ، تؤدي الابتكارات التكنولوجية إلى تقنيات تصنيع تجنح إلى أن تكون كثيفة الاستخدام للمهارات ورؤوس الأموال ، وإلى تقليل محتوى الأيدي العاملة للانتاج . وعلاوة على ذلك ، يلزم اقامة روابط وثيقة بين صانعي المعدات ، والمنتجين والمستهلكين . وهذه الاعتبارات تقلل امكانات تعيين مواقع مرافق الانتاج في البلدان النامية لخدمة العملاء في البلدان المتقدمة . وحيث أن البلدان المتقدمة توفر ، من ناحية ، أسواقا استهلاكية متطورة وكبيرة ، كما يوجد لديها ، من الناحية الأخرى ، وفرة من الموارد البشرية الماهرة ، فمن الممكن أن تنقل مواقع الكثير من وحدات انتاج الشركات عبر الوطنية مرة أخرى إلى تلك البلدان(١٧) .

٣٣ - ومع ذلك ، فإن بعض الشركات ، وبخاصة الشركات المنتجة للسلع الاستهلاكية المنمطة وتلك التي تتصف بمستوى تكنولوجي أقل ، ما زالت تعتمد على القدرة التنافسية السعرية ، ومن ثم ، على تقليل تكاليف الأيدي العاملة إلى الحد الأدنى وذلك على نحو ما ذكر سابقا . وستواصل هذه الصناعات استغلال رخص تكاليف الأيدي العاملة في البلدان النامية .

٣٤ - وفي الوقت ذاته ، فإن بعض الأسواق النامية ، سواء أكانت وطنية أم اقليمية ، توفر آفاقا طيبة نظرا لكبر حجمها أو امكانات نموها . وسيجنح الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التكنولوجيا المتوسطة إلى التدفق إلى هذه البلدان ؛ كما أن

الشركات عبر الوطنية بقيامها بذلك ، ستنقل أساليب التنظيم الصناعي الجديدة إلى أسواق البلدان النامية ، كما أنها ستصر على قيام مورديها (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الغالب) بانشاء مصانع محلية لخدمتها في الانتاج الموجه إلى الأسواق المحلية أو الاقليمية في نهاية المطاف . وعلاوة على ذلك ، فإن تضييق النطاق على مستوى المصنع في قطاعات كثيرة يفسح المجال لامكانيات جديدة لتعيين مواقع الانتاج في البلدان النامية الأصغر .

٣٥ - وبالاضافة إلى ذلك ، قامت بعض البلدان النامية برفع مستوى قدرتها التكنولوجية والارتقاء بالمهارات التكنولوجية لقوتها العاملة . وستهتم الشركات عبر الوطنية بالقيام ببعض أنشطتها المتطورة تكنولوجيا في هذه البلدان ، بوصفها قواعد تصدير .

٣٦ - وبالتالي ، فإن الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية في القطاعات الصناعية القائمة على التكنولوجيا المتطورة ستدفع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات إلى بلدان ذات مستوى تنمية وسيط تتوفر لديها قوى عاملة جيدة التدريب وماهرة ، أو إلى بلدان أفقر تتوفر لديها مستويات تعليم عالية إلى حد ما ، أو إلى بلدان تمثل في الواقع أو على وجه الاحتمال أسواقا كبيرة ومتنامية ولديها مجموعات وفيرة من العمال المهرة . وهذا يدلل على الأهمية الفائقة لقيام البلدان النامية بالاستثمار في تنمية مواردها البشرية وهياكلها الأساسية ومرافقها الانتاجية . كما أنه يبرز خطر تهميش بلدان منخفضة الدخل ذات مستوى منخفض من الأيدي العاملة الماهرة .

٣٧ - ولعملية التشامل الجديدة أيضا أثر هام في السياسات الوطنية كما أنها تثير مشاغل في مجال التنافس . ذلك أن عددا قليلا من الشركات عبر الوطنية قد تتحكم في جزء كبير من سلطة اتخاذ القرارات بشأن التوزيع الدولي للانتاج الصناعي وكذلك بشأن تطوير تكنولوجيا جديدة والوصول إليها . وعملية التشامل المكثفة المؤدية إلى تكتلات الشركات المتحدة تنطوي على خطر تكوين كارتلات صناعية . وطابع احتكار القلة التي تسيطر على الاقتصاد العالمي قد يفضي إلى الحد من المنافسة بين الشركات لكن من شأنه أن يزيد من شدة الصراع بين البلدان النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر . وقد يؤدي هذا إلى اضعاف قدرة العديد من البلدان النامية على التفاوض بنجاح مع الشركات عبر الوطنية . وفضلا عن ذلك ، فإن نمو التحالفات الاستراتيجية العالمية المتعددة الشركات يزيد من امكانية حدوث هبوط في القدرة التفاوضية لفرادى البلدان في مواجهة الشركات التي تتجاوز حدودها التخوم الوطنية . كما أنه يثير التساؤل عن كيفية الحفاظ على التنافس بين شركات يتزايد ترابطها من خلال شبكات وتحالفات .

ثالثا - الميزة التنافسية للبلدان المضيفة

ألف - نمط التنمية الدينامية والاستثمار الأجنبي المباشر

٣٨ - يعتمد اختيار موقع المرافق الانتاجية ، بعد أن يُتخذ قرار الاستثمار في الخارج ، على مستوى التنمية للبلدان المضيفة وما حبيت به من موارد (بما في ذلك قوى اليد العاملة) وسياسات حكوماتها .

٣٩ - ويُعد مستوى التنمية من العوامل المحددة الهامة لموقع الاستثمار الأجنبي المباشر . وتجذب البلدان المضيفة أنواعا مختلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على محتويات تكنولوجية متباينة ، تتماشى مع مستوى تنميتها . ويمكن تصنيف البلدان وفقا لأربع مراحل انمائية وهي: (١) المرحلة التي تحفزها عوامل الانتاج ، و(٢) المرحلة التي يحفزها الاستثمار ، و(٣) المرحلة التي يحفزها الابتكار ، و(٤) المرحلة التي تحفزها الثروات[١٨] .

١ - المرحلة التي تحفزها عوامل الانتاج: وهي مرحلة تتميز بالانتاج الذي تستخدم فيه عوامل الانتاج الأساسية وهي إما الموارد الطبيعية أو الأيادي العاملة شبه المؤهلة الوفيرة وغير المكلفة . وتكون مجموعة الصناعات فيها محدودة ومركزة على القطاعات التي تكون للأسعار فيها قدرة تنافسية وتتطلب إما مواد قليلة أو تكنولوجيا التجهيز أو تكنولوجيا غير مكلفة تكون متاحة على نطاق واسع . أما التكنولوجيا فتستورد ، الى حد كبير ، من الدول الأخرى . وقد بلغت معظم البلدان النامية هذه المرحلة ، علما بأن هناك أوجه اختلاف بين البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية والبلدان التي يكون فيها التصنيع في طور النشوء بالارتكاز على الأيدي العاملة غير المؤهلة والرخيصة .

٢ - المرحلة التي يحفزها الاستثمار: وهي المرحلة التي تستخدم الصناعات فيها أحدث التكنولوجيات ، وتستثمر الشركات أموالها ، في معظم الأحوال ، على نطاق واسع في المرافق الحديثة وذات الكفاءة . وتكون هذه المرافق مزودة بأفضل التكنولوجيات المتاحة . ويحتل الانتاج حيزا هاما في الصناعات النمطية والحساسة للأسعار . ولكن ، تكون مجموعة الصناعات فيها أوسع من مجموعة المرحلة السابقة ، وتستخدم ، على نحو متزايد ، العمال المؤهلين الذين يتقاضون ، مع ذلك أجورا منخفضة نسبيا . وفي هذه المرحلة لا تطبق التكنولوجيا وأساليب الانتاج الأجنبية فحسب وإنما تدخل أيضا تحسينات عليها . كما تتمتع البلدان فيها بميزة تنافسية اضافية في مجال تصنيع السلع الوسيطة والرأسمالية (الصناعات الثقيلة والكيماوية) والبنية الأساسية (المساكن والنقل والاتصالات والأشغال العامة) . وقد بلغت البلدان الحديثة التصنيع هذه المرحلة .

٣ - المرحلة التي يحفزها الابتكار: وهي تساعد على توسيع الصناعات والقطاعات التي يمكن للبلد فيها أن ينافس البلدان الأخرى بنجاح . وتتميز هذه المرحلة بوفرة رأس المال البشري المؤهل والقيام بأنشطة مكثفة في مجال البحث والتنمية . ويُتنازل فيها ، بالتدريج ، عن القطاعات الحساسة للأسعار والأقل تطورا لفائدة شركات من دول أخرى ، بينما تتمتع البلدان في هذه المرحلة بمركز دولي يزداد أهمية في ميدان القطاعات الصناعية المتنوعة والخدمات المتطورة . وتستمر الشركات في المنافسة في مجال التكاليف المرتبطة بتكاليف الانتاجية أكثر من تكاليف عوامل الانتاج ، وذلك بسبب ارتفاع مستويات المهارة وتقدم التكنولوجيا . وقد بلغت البلدان المتقدمة الصناعية هذه المرحلة من التنمية .

٤ - المرحلة التي تحفزها الثروات: وتؤدي هذه المرحلة في نهاية المطاف ، الى تدهور النمو الاقتصادي ، إذ أن الاعتماد على الثروات المتراكمة يجعل الصناعات الوطنية أقل قدرة على المنافسة . كما يؤدي نقص الاستثمار المزمن في الصناعة ، الى حدوث تباطؤ في الابتكارات .

٤٠ - ويميل التصنيع في البلدان الى اتباع هذا النمط الدينامي ، ولكن يمكن للبلدان أن تتجنب بلوغ مرحلة التدهور الأخيرة ، إذا ما بذلت جهودا تكفل استدامة الاستثمار في الصناعات . فأثناء مرحلة التحول الهيكلي ، تجنب البلدان الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتسق مع مرحلة تنميتها[١٩] . ويمكن للبلدان في بداية المرحلة التي تحفزها عوامل الانتاج أن تجنب مثلا الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي لتأمين الموارد أو الكثيف الاستخدام للأيدي العاملة . وفي المرحلة التي يحفزها الاستثمار ، يمكن أن تجنب البلدان الاستثمارات في صناعات السلع الانتاجية والوسيطة ، ولكنها تبدأ ، في الوقت ذاته ، بالاستثمار في الخارج في البلدان الأخرى "ذات الأجور الأدنى" ، وفي عمليات التصنيع الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة وفي استخراج الموارد (لا سيما اذا كان الاقتصاد يفتقر للموارد الطبيعية) . أما في المرحلة التي يحفزها الابتكار ، يمكن أن تجنب البلدان الاستثمار في مجال الصناعات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا ، ولكنها ، تستثمر بدورها في الخارج في هذه الصناعات وفي غيرها من القطاعات الأقل تطورا .

٤١ - ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ، في المراحل المتتالية للتنمية ، أن يساعد على التسريع من عملية التغير الهيكلي ، بفضل زيادة الدخل المحلي والمدخرات وتطوير التكنولوجيا وتوفير العوامل الخارجية ، وذلك عن طريق الوصول الى الخدمات والقدرات التي تتيحها الادارة وشبكات العمل . ومن ناحية أخرى ، تلعب السياسات المحلية دورا أساسيا في تطوير الانتاجية والتكنولوجيا . وقد تتحول وجهة عملية التصنيع الى

قطاعات القيمة المضافة الأعلى والأكثف استخداما لرؤوس الأموال ، في حال اتخذت الحكومة سياسات ملائمة لتهيئة مناخ مشجع للاستثمار ، وتطوير تنمية الموارد البشرية وتوفير بنية أساسية مادية ملائمة وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا .

٤٢ - ويبدو جليا ، الآن فقط ، أن عملية التنمية والتحول التكنولوجي في اليابان والبلدان الحديثة التصنيع ، قد اتبعت هذا النمط الدينامي . ولا تزال البلدان النامية ، ما عدا البلدان الحديثة التصنيع ، عند مرحلة التنمية الأولى . فالصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في محاولاتها للتحرك بسرعة نحو المرحلة الثانية ، لا تنجم عن ضعف السياسة المحلية فحسب وإنما أيضا عن عوامل خارجية غير ملائمة .

٤٣ - إن الظروف الحالية المتمثلة في كساد أسعار السلع الأساسية العالمية وتشبع معظم أسواق السلع المصنعة الاستهلاكية غير المتطورة ، بالاضافة إلى وجود بنية اقتصادية محلية غير مستقرة ، جميعها أمور تعلل كون بلدان الأجور المنخفضة وعلى الأخص ، البلدان الافريقية الغنية بالموارد ، لا تجذب حجما كبيرا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

باء - الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان النامية

٤٤ - يعلل هذا النمط الدينامي للتنمية تحول البلدان الحديثة التصنيع الى مصادر للاستثمار في بلدان نامية أخرى ، بعد ما كانت من البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر فقط . وبما أن المستويات العالية للدخل تؤدي الى زيادة في الأجور وارتفاع في قيمة العملة المحلية ، فإن البلدان التي طورت المحتوى التكنولوجي لصناعاتها ، تختار بلدانا أخرى تكون عند مرحلة أدنى من التنمية ، كموقع لقطاعات صناعاتها الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والأقل تطورا . ولكن ، نقل موقع الصناعات التكنولوجية الضعيفة الى بلدان الأجور المنخفضة لا يعد السبب الوحيد . فقد تعتمد شركات البلدان النامية الدينامية نفس النهج التنافسي العام الذي تعتمده الشركات عبر الوطنية الكبيرة . وقد يكون الاستثمار الخارجي مدفوعا بعوامل سوقية وكذلك بدافع السعي وراء التكنولوجيا .

٤٥ - وتعد البلدان الحديثة التصنيع لجنوب شرقي آسيا (جمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية) والهند والبرازيل ، أكثر المستثمرين الأجانب دينامية من بين البلدان النامية . وتبرز الدراسات الاستقصائية التي أجريت بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان النامية بعض السمات العامة ، وهي التالية[٣٠] :

(أ) أولا ، يلعب التوزيع الجغرافي دورا في هذا الصدد بحيث تكون الأفضلية للبلدان المجاورة أو التي تربط بينها روابط أثنية . وتستثمر بعض الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية في البلدان المتقدمة ، إما للوصول الى الأسواق التصديرية أو لاكتساب مهارات و/أو تكنولوجيات معينة .

(ب) ثانيا ، يميل الاستثمار الأجنبي المباشر الى التركيز على الصناعات التي تستخدم فيها تكنولوجيا مكتملة أو نمطية ومهارات إدارية أو صناعات قائمة على الموارد الطبيعية (في معظم الأحوال ، التجهيز والمنسوجات واستغلال المعادن) . وفي بعض الأحيان ، تكون هذه الاستثمارات مسبوقة أو مقترنة بمرحلة الاستثمارات التي تعزز الصادرات الواردة من البلدان المستثمرة .

(ج) ثالثا ، تقتصر مساهمة الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية على عدد محدود من البلدان الأجنبية . ويفضل العديد منها الاستثمار في مشاريع مشتركة ، وذلك لغرضين اثنين ، الحد من التزاماتها الرأسمالية واكتساب معرفة ومهارات ادارية وتنظيمية أو للوصول الى أسواق شركائها الأجانب .

رابعا - دور سياسات البلد المضيف

٤٦ - إن المخاطر والربحية التي ينطوي عليها الاستثمار في بلد أجنبي ، رهن ، الى حد كبير ، بالسياسات التي يعتمدها البلد المضيف . فمن الضروري توافر اطار سياسي ملائم لتهيئة جو مشجع للاستثمار . ويتميز جو كهذا بالاستقرار السياسي وقيام اقتصاد مستقر وشفاف يمكن التنبؤ به ، وبيئة قانونية يمكن للمستثمرين الأجانب أن يحققوا في ظلها أرباحا معقولة من استثماراتهم وأن يردوها الى وطنهم وأن يدمجوا شركاتهم الفرعية المحلية في استراتيجيتهم العامة .

ألف - الظروف الاقتصادية

٤٧ - تعد قوة ونسبة نمو اقتصاد البلد المضيف من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر[٣١] . فالبلدان التي تكون توقعات النمو بصددها رديئة ، لا تعتبر مواقع استثمار جذابة ، ولو اعتمدت نظاما جد متحرر بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر . كما يفسر هذا ، كساد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المثقلة بالديون في الثمانينات ، إذ حالت أزمة الديون والركود الذي اقترن بها ، دون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اليها .

٤٨ - كما أبرزت تجارب الثمانينات ، أهمية استقرار الاقتصاد الكلي في تعزيز النمو وقيام بيئة "تمكينية" ملائمة للاستثمار . إذ أن آثار الظروف الاقتصادية للبلد المضيف على تكاليف الشركات من الأمور ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب . وهكذا ، فإن التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة ، جميعها عوامل تؤثر مباشرة على هذه التكاليف . ويمكن لاطار قوامه سياسة اقتصاد كلي ومتسم بالاستقرار ، أن يقلص حجم التكاليف الناجمة عن حالة عدم اليقين التي تثيرها تقلبات العوامل المذكورة أعلاه أو آثارها السلبية .

٤٩ - ومن جهة أخرى ، فإن الاتجاه العام إلى تطبيق سياسات الاقتصاد السوقي ، (بما في ذلك الخصخصة وتحرير التجارة) التي تتوخاها حاليا معظم البلدان النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، بصدد التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . ففي عام ١٩٩٠ نفّذ عدد يزيد على ٧٠ بلدا ، برامج خصخصة ، وأصبح مجموع عدد عمليات الخصخصة السنوي أكبر بخمس مرات عددها في الفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ ، بحيث بلغ حوالي ١٣٠ عملية خصخصة[٣٢] . وبحلول نهاية الثمانينات ، أفيد أن قيمة الشركات الحكومية التي بيعت ، بلغت أكثر من ١٨٥ مليار دولار ، دون أن يكون هناك علامة على أن بطئا في هذه العملية سيحدث . وقد ساهمت الشركات الأجنبية ، بقدر كبير ، في

برامج الخصة لا سيما في أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية . وكثيرا ما تدمج عمليات الخصخصة في برامج مقايضة للديون بأسهم بغية تجنب الآثار التضخمية التي قد تنطوي عليها هذه المقايضات . ولكن ، لا يمكن لعمليات الخصخصة في حد ذاتها أن تنجح في تشجيع تدفقات هامة جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان ، ما لم تقترن بإطار عام من السياسات الملائمة ، يضمن تهيئة جو مشجع للاستثمار .

٥٠ - إن الاتجاه نحو الاعتماد المعمم لسياسات تجارية أكثر تحررا ، وموجهة نحو الخارج ، نجم ، أساسا ، عن الاعتقاد بأن سياسات التصنيع الداخلية التوجه أسفرت عن تكاليف تفوق الأرباح . وبشكل خاص ، أثبتت تجارب الاستثمار الأجنبي في بدائل الواردات التي تحميها ، عموما ، قيود صارمة من المنافسة العالمية ، أنها غير فعالة في حالات كثيرة ، لا سيما في سياق الأسواق المحلية الضعيفة . ولكن هناك بعض الحالات الاستثنائية ، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الأجنبية الخاصة ببدائل الواردات للبلدان المتقدمة صناعيا (مثل البرازيل والمكسيك) ، التي أصبحت مصدرة رئيسية عندما زودت بحوافز ملائمة ، وأتيحت لها امكانية الوصول إلى المدخلات التنافسية وتوافر هيكل داعم ملائم وإمكانية الإفادة من وفورات الحجم (مثل صناعة السيارات)[٢٣] .

٥١ - ويؤدي التحول العام من السياسات الحمائية ذات التوجه الداخلي إلى تجارة أكثر تحررا ، الناجم سواء عن برامج التكيف الهيكلي أو بشكل متدرج عن مبادرات الحكومات بالذات ، إلى حمل الصناعات المحلية على المنافسة المتزايدة مع الواردات . وبالتالي يمكن أن تصبح المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ضراوة ، إذ قد ترى البلدان في الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتعزيز المركز التنافسي للصناعات المحلية . وفي الأجل المتوسط ، يمكن أن تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي ، بشكل أبرز ، في البلدان التي تتوافر لديها الأسواق الكبيرة والآخذة في التوسع والتي تتمتع بمركز أفضل يمكنها من الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة .

باء - البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية

٥٢ - لا يمكن للمشاريع الأجنبية أن تعمل بمعزل عن دوائر الأعمال المحلية والبيئة الصناعية للبلدان المضيفة . فالمستثمرون الأجانب والمحليون يحتاجون الى دعم التسهيلات الخاصة والعامة ، بما في ذلك أسواق رؤوس الأموال وتسهيلات ائتمانية وهياكل مادية وتكنولوجية ورأسمالية بشرية فعالة . وقد تبين أن وجود تسهيلات كهذه يعد من العوامل الحاسمة . كما أنه لا يمكن للاصلاحات الاقتصادية أو لاصلاحات السياسة العامة التنظيمية أن تذلل العقبات ، التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر ، المتأصلة في

الضعف الهيكلي للبلدان المتلقية للاستثمار . وهناك جملة من الجوانب التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- كما ذكرنا أعلاه ، فإن وجود أيدي عاملة مؤهلة يعد عاملا هاما بالنسبة لتحديد موقع الاستثمار الأجنبي المباشر . وتتصدر السياسات النشطة الرامية الى تحسين رأس المال البشري عن طريق تأمين نظام تربوي وتدريبي من نوعية عالية ، من أولويات جداول الأعمال الموضوعة في اطار سياسات الحكومات . وبالاضافة الى ذلك ، فقد تبين من تجربة بلدان جنوب شرقي آسيا الحديثة التصنيع ، أن النجاح في مجال استيعاب التكنولوجيات الصناعية التي تنشرها الشركات الأجنبية والوزع الكفء لهذه التكنولوجيات ، رهن بالجهود المبذولة لتطوير القدرات المحلية ، لا سيما عن طريق تطوير المهارات والأنشطة المحلية للبحث والتطوير (التي كثيرا ما تتطلب تدخل الحكومة للتغلب على "الفشل المحلي" في الاستثمار والتربية) ؛
- وثمة عامل حاسم آخر وهو توافر نظم عالية الجودة للاتصالات والنقل فضلا عن التزويد بالطاقة وغيرها من التسهيلات ؛
- ويساعد وجود قطاع أعمال محلي منتعش ، على تهيئة بيئة داعمة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق شبكة فعالة من الموردين أو المستشارين أو شركات الخدمات أو شركاء محتملين أو منافسين محليين . ولذلك فمن الضروري أيضا مضافرة الجهود لتنمية روح المبادرة المحلية ؛
- وينبغي أن تكون بوسع أنشطة دوائر الأعمال الاعتماد على نظام تمويل فعال ، يلبي احتياجات المستثمرين المتنوعة من حيث هيكل الآجال المختلفة والقروض المنطوية على أخطار ؛
- ويعد تأمين تسهيلات داعمة ملائمة ، من المهمات التي لا يستهان بها ، وتسهم فيها استثمارات واسعة النطاق ومكلفة في البنية الأساسية والتربية والتعليم والبحث وبناء المؤسسات . وهي عملية بطيئة وتراكمية ، تقتضي أن تكون الحكومة متمتعة بقدرة ادارية حسنة ؛
- ونظرا للتكاليف العالية الناجمة عن عملية بناء البنية الأساسية ، فقد ركزت الحكومات جهودها ، في بلدان عديدة ، على اقامة مناطق تجهيز للصادرات ، تتوافر لها تسهيلات داعمة جيدة ومزايا ضريبية[٢٤] ؛
- أما بالنسبة للبلدان الأشد فقرا ، التي تعوزها القدرات لبذل جهود وافية لبناء تسهيلات محلية ، فهناك حاجة ملحة الى زيادة الدعم الأنشط المقدم من دوائر المانحين في مناطق كهذه ، كتعزيز القطاع

الخاص وروح المبادرة المحلية وبناء القدرات المؤسسية وتنمية وتحسين البنية الأساسية المادية وتعزيز تنمية الموارد البشرية .

جيم - السياسات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاطار التنظيمي

١ - تحرير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

٥٣ - لقد شهدت الثمانينات تغيرات هامة في سياسات الحكومات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر . فقد غير استفحال أزمة الديون واتساع الفجوة التكنولوجية وتغير الاتجاه نحو استراتيجيات التصنيع الموجهة نحو التصدير ، مواقف البلدان ازاء الاستثمار الأجنبي المباشر . وأصبح من المسلم به عموما الآن ، أنه يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تعزيز النمو والتنمية .

٥٤ - وعكس الاتجاه العالمي نحو تحرير سياسات الحكومات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، هذه التغيرات وهو اتجاه بدأ في الثمانينات ، وتسارع في أوائل التسعينات على الأخص ، مع اعتماد بلدان أوروبا الشرقية ، مؤخرا لأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر الحرة[٣٥] . وبالاضافة الى ذلك ، فان مجموعات اقليمية عديدة كالجماعة الأوروبية والمجتمع الكاريبي ومنطقة التجارة التفضيلية لبلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المرتقبة ، تتوخى لوائح استثمارية على الصعيد الاقليمي ، ترمي الى اتخاذ موقف أكثر تحررا ازاء الاستثمار الأجنبي المباشر . بيد أن عددا قليلا من البلدان الغربية المعروفة عادة بمواقفها التحررية من المستثمرين الأجانب ، أدخلت نوعا من الضوابط على العمليات التجارية التي تمس الاستثمار الأجنبي ، على الرغم من أن اطار الاستثمار الأجنبي المباشر ، قد حرر عموما الآن الى حد كبير . وقد اعتمدت الدول الأطراف في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "قوانين خاصة بتحرير حركات رؤوس الأموال والصفقات غير المنظورة الجارية" .

٥٥ - أما تدابير التحرير الجديدة التي اتخذتها البلدان النامية ، فقد شملت ، بالذات ، الغاء شروط الملكية المحلية والقيود القطاعية (كتلك المفروضة مثلا في مجال الخدمات مثل المصارف والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية) ، وتبسيط اجراءات الموافقة وتحرير شروط الدخول الى البلد والتوطن وادخال قواعد اضافية خاصة بتحرير نقل الأموال واعادة تحويل رؤوس الأموال الى الوطن .

٥٦ - بيد أن هذا الاتجاه لا يعني أن التغير قد تم في جميع البلدان بنفس السرعة . ويعزى اختلاف السرعة أساسا الى استراتيجيات البلدان الخاصة بالتنمية التكنولوجية والنجاح المحرز في هذا المجال . فالبلدان التي أحرزت تقدما كبيرا في تنمية القدرات المحلية ، أصبحت في الوقت ذاته مواقع استثمار أكثر جاذبية ، يمكن لها أن تتوخى أنظمة استثمار أجنبي مباشر حرة . في حين أن بلدانا أخرى فرضت ، في الوقت الذي ترحب فيه بالاستثمار الأجنبي المباشر ، قيودا على استثمار الأجانب في قطاعات خاصة بالتنمية التكنولوجية المحلية .

٢ - المعاهدات الثنائية والمبادىء التوجيهية للبنك الدولي

٥٧ - خلال السنوات القليلة الماضية ، استمرت شبكة المعاهدات الثنائية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته ، في التوسع وبلغ مجموع عددها ٤٤٠ معاهدة بحلول منتصف عام ١٩٩١ (٣٦) . وبغية تهيئة جو ملائم للمستثمرين الأجانب ، عقدت البلدان المضيفة معاهدات ثنائية غطت بالذات الجوانب التالية:

- معاملة الاستثمار الأجنبي (وهذا يشمل عموما المعاملة المقسطة والقائمة على المساواة ، والمعاملة على أساس شرط الأكثر رعاية ولكن دون التمتع بالحق في التوطن) ؛
- نزع الملكية (للمنفعة العامة أو لغرض عام) ؛
- التعويض (المباشر والمناسب والفعال الذي تحدده معايير متفق عليها) ؛
- تحويل المدفوعات (التحويل الفعلي للأرباح والأجور والمرتبات واعادة تحويل رأس المال الى الوطن والتعويض) ؛
- الحلول وتسوية المنازعات .

٥٨ - وفي عام ١٩٩٢ ، وضع البنك الدولي ، بناء على توصية اللجنة المعنية بالتنمية ، مجموعة مبادىء توجيهية خاصة بالاطار القانوني لمعاملة الاستثمار الأجنبي ، بالاستناد الى الاتجاهات العامة والأحكام التي أقرتها معاهدات الاستثمار الثنائية وقوانين الاستثمار الوطني والصكوك المتعددة الأطراف (٣٧) . ووفقا لوجهة نظر البنك الدولي ، تمثل هذه المبادىء التوجيهية "اطارا عاما مفيدا يكرس المبادىء الرئيسية الرامية الى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لما فيه من المصلحة المشتركة بين جميع الأعضاء" . وتتضمن المبادىء التوجيهية مبادىء تتعلق بالأمور التالية: (أ) القبول ، و(ب) المعاملة (بما في ذلك تحويل رأس المال والعائدات) و(ج) نزع الملكية وتحوير العقود من طرف واحد أو الغائها و(د) تسوية المنازعات . وبما أن هذه المبادىء التوجيهية توفر مؤشرا جيدا لآخر ما بلغته من تطور المبادىء والمعايير المتصلة بمعاملة الاستثمار الأجنبي المباشر ، فهي تمثل صكا شاملا مفيدا ، اذ توفر مجموعة مبادىء ومفاهيم تتقبلها جميع الدول ، فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من أي دولة أخرى .

٣ - الحوافز والحوافز السلبية

٥٩ - وبالاضافة الى القوانين الوطنية والمعاهدات الثنائية الخاصة بالاستثمار الأجنبي ، تأخذ بلدان مستضيفة عديدة بتدابير خاصة لمنح حوافز أو لفرض شروط خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب . وقد تضم الحوافز ما يلي:

- تدابير ضريبية (كمعدلات ضريبية تفضيلية ، والاعفاء الضريبي المؤقت ، والاعفاءات الضريبية ، والائتمانات الضريبية ، والاستهلاك المعجل وغيرها من التدابير المتعلقة بمساهمات الضمان الاجتماعي واحتياطيات الاستثمار) ؛
- تدابير مالية (كالمنح والقروض التفضيلية وضمانات القروض) ؛
- امتيازات تعريفية (الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام السلع التامة الصنع التي ينتجها المستثمرون الأجانب والاعفاء من التعريفات الجمركية الخاصة بالمدخلات) ؛
- مقايضة الديون بأسهم (فوائد تخفيض الديون للمستثمرين الأجانب) ؛
- مناطق تجهيز الصادرات ؛
- تدابير غير مالية أخرى (كالمساعدة المتصلة بالبنية الأساسية والعقود الحكومية القائمة على أسس تفضيلية وتوفير بعض الخدمات) .

٦٠ - ويمكن أن تشمل الحوافز السلبية أو اشتراطات الأداء ، التي تتعلق عموما بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ، الاشتراطات على التصدير والمحتوى المحلي وتحقيق التوازن التجاري والمبيعات المحلية وبدائل الواردات ورؤوس الأموال المحلية ونقل التكنولوجيا .

٦١ - وكثيرا ما تكون الحوافز السلبية مرتبطة بمنح الحوافز . فعلى سبيل المثال ، قد يكون توفير حافز بعينه أو مستواه خاضعا لشرط الوفاء باشتراطات الأداء أو يتناسب معها . وبهذه الطريقة تعتبر اشتراطات الأداء وسيلة لتخفيض تكاليف الحوافز للبلدان المستضيفة .

٦٢ - أن الهدف الرئيسي من الحوافز هو التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بموقع استثماراتهم ، بغية تنمية قطاعات صناعية مستهدفة وتدارك الاختلالات الاقليمية في بلد معين والحد من البطالة . أما اشتراطات الأداء فتستخدم لأغراض مختلفة هي: حماية القطاع المحلي وحفز النشاط المحلي عن طريق الروابط الخلفية والأمامية ؛ وتحسين دمج الشركات الخاضعة للسيطرة الأجنبية في اقتصاد البلد المستضيف ؛ وضمان الفوائد التي يمكن أن يجنيها البلد المضيف من الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ والتصدي لما تعتبره بعض البلدان المضيفة بمثابة ممارسات صادرة عن المؤسسات المتعددة الجنسيات ، من شأنها أن تقلص حجم هذه الفوائد .

٦٣ - ويمكن أن يكون المبرر النظري لاستخدام الحوافز والحوافز السلبية قائما على الحجة بأنه في ظل المنافسة غير الكاملة أو التي تتسم باحتكار القلة والقائمة بين الشركات عبر الوطنية ، يحق للبلدان أن تؤدي دورا أنشط في تكوين قاعدتها الصناعية لا سيما عن طريق التأثير على اختيار موقع الانتاج واختيار المدخلات وحجم العمليات وتسويق المنتجات(٢٨) .

٦٤ - وتستخدم البلدان المتقدمة والنامية المستضيفة على السواء الحوافز والحوافز السلبية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولابقاء الفوائد الناجمة عن هذا الاستثمار داخل البلد . وتشير دراسات استقصائية الى أن البلدان المتقدمة غالبا ما تستخدم الوصول الى الأسواق وتصاعدية التعريفة الجمركية وحوافز الاستثمار لجذب المستثمرين (وكثيرا ما يكون ذلك على شكل تخفيضات ضريبية مشتركة عامة أو منح نقدية أو مخططات شاملة للصناعة لدعم قطاعات التكنولوجيا جدّ المتطورة) ، بينما تعتمد البلدان النامية على الحوافز الضريبية ، ومقايضة الديون بأسهم ومناطق تجهيز الصادرات(٢٩) . كما يتبين أن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة تعتمد ، في كثير من الأحيان ، في البلدان النامية .

٦٥ - وقد تكشف استخدام الحوافز في السنوات الأخيرة ، ووصل التنافس بين البلدان في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد أن مراقبين عديدين وصفوا هذه الحالة ب "حرب الاستثمار" . والواقع أن دراسة استقصائية عن سياسات الحكومات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، أجريت في ٤٦ بلدا (كان ٣٠ بلدا منها من البلدان المتقدمة)(٣٠) ، خلصت الى أنه في الفترة ما بين ١٩٧٧ و١٩٨٧ ، كانت أكثر التغيرات تواترا تتعلق بحوافز الإعانات والحوافز الضريبية . وقد بلغ عدد التغيرات التي سجلت في السياسة العامة ٥٨ تغيرا ، تم ٣١ منها في البلدان المتقدمة ، وكانت ترمي إلى زيادة الضريبة اللاحقة وربحية اعانات الاستثمار الأجنبي . وعلى النقيض من ذلك ، سجّل أدنى عدد من التغيرات في مجال اشتراطات الأداء ، إذ لم تُعتمد إلا سبعة تغيرات سياسية فقط في هذا الصدد ، بما في ذلك تغير واحد في بلد متقدم .

٦٦ - والسؤال الحاسم الذي يطرح يتعلق بمعرفة ما إذا كان يمكن لوجود الحوافز أن يؤثر على مسألة اختيار موقع الاستثمار الأجنبي . وتشير دراسات استقصائية عن دور الحوافز الى أن فعالية هذه الأخيرة في جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلدان المضيفة ، كانت متواضعة إن لم تكن حدّية . وفي دراسات استقصائية لتقييم الأهمية التي يعلقها صانعو القرارات على عوامل انتاج متنوعة تؤثر على اختيار موقع الاستثمار ، تبين أنه كثيرا ما تحتل اعتبارات أخرى - كتكاليف الأيدي العاملة المنخفضة ووجود بنية أساسية ملائمة والقرب من الأسواق ، منزلة تفوق منزلة أهمية

الحوافز بكثير . كما يمكن تفسير محدودية كفاءة الحوافز بأنه عندما تتنافس البلدان في سبيل الاستثمار الأجنبي ، فإن البلدان التي تتمتع بالمزايا الموقعية ذاتها ، كثيرا ما تتقدم بمجموعة من الحوافز هي ذاتها تقريبا .

٦٧ - ولكن ، ثمة دراسات استقصائية أخرى تشير إلى أن الحوافز قد لا تلعب دورا رئيسيا في التأثير على القرار باجراء الاستثمار في الخارج أو بعدم اجرائه ، إلا أن القرار باختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر ، يمكنه أن يأخذ وجود هذه الحوافز في الحسبان ، بعد أن يكون قرار انشاء مرافق للانتاج في الخارج قد اتخذ بالفعل . ويصدق هذا ، بالأخص ، فيما يبدو ، على الصناعات الحرة التي يمكن أن تختار مواقع الانتاج ذات التكاليف المماثلة . وتبدو صناعات السيارات وتجهيز الغذاء ، على نحو خاص ، حساسة إلى حد ما لتدابير الحوافز التي تمنحها البلدان المضيفة .

٦٨ - أما فيما يتعلق بتدابير الحوافز الفردية ، فيبدو جليا أن للحوافز الضريبية أهمية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير ، في حين أن للحماية التعريفية أهمية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، الموجه الى الأسواق المحلية . ويبدو أن مقايضات الديون بأسهم قد لعبت دورا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض بلدان أمريكا اللاتينية(٣٣) . في حين أن مناطق تجهيز الصادرات قد ساعدت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد من البلدان النامية ، وذلك بفضل مجموعة امتيازات ضريبية ومالية وتعريفية بالإضافة إلى وجود بنية أساسية جيدة وغيرها من الميزات(٣٤) .

٦٩ - وأخيرا ، حاولت دراسة استقصائية(٣٥) تقدير فعالية السياسات المتصلة بالاستثمار من خلال أسئلة وجهت إلى المستثمرين الأجانب بغية تحديد مواقفهم في حال كان بلد قد طبّق سياسات الحوافز والحوافز السلبية الفعلية ولكنه ألغى مجموعة سياساته الاستثمارية بينما استمرت جميع البلدان الأخرى في تطبيق الاتفاقات الاجمالية بشأن السياسات الاستثمارية . وتشير نتائج الدراسة الى أنه كان لاشتراطات الأداء أثر لا يذكر على اختيار موقع الاستثمار ، في حين أن سياسات الحوافز أثرت على قرار اختيار موقع الاستثمار في ثلثي الحالات المدروسة . وعلى هامش ذلك ، لا يمكن للحكومات المضيفة أن تقلل من بنود أي اتفاق اجمالي لجذب الشركات الأجنبية دون فقدان قسم كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى البلد .

٧٠ - ويمكن الخلوص الى استنتاج عام من هذه الدراسات الاستقصائية الخاصة بالحوافز وهو أن البلدان المضيفة تجد نفسها تواجه "معضلة السجين" ، تؤدي إلى فتح مجال للمناقصات التنافسية ، وبالتالي تكون حالة جميع المشتركين أسوأ مما لو لم تجر هذه

المناقصات . وقد أشار السيد غيسنجر إلى أنه ، "يمكن للحوافز أن تكون فعالة على نحو معكوس غير متماثل ، أي يمكن لزيادة الحوافز ألا تعود بالنفع في الحالات التنافسية ، لكن يمكن أن يكون للانسحاب من طرف واحد دورا ضارا جدا بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى بلد معين" (٣٦) .

٧١ - ولذلك ، فقد يكون من المفيد أن تعمل البلدان المضيفة على تحقيق الاتساق بين سياساتها بغية خفض التكاليف غير الضرورية . ويمكن أن تتمثل الخطوة الأولى في ضمان سياسات استثمار أجنبي مباشر أكثر شفافية . ويمكن للبلدان أن تتبادل المعلومات عن لوائحها التنظيمية وغيرها من السياسات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر كذلك عن أثر هذه السياسات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تقاسم الخبرات فيما يتعلق بالتكاليف والأرباح الناجمة عن هذه السياسات . وقد يساعد ذلك في تعزيز المركز التفاوضي للبلدان المضيفة إزاء المستثمرين الأجانب . أما الشركات عبر الوطنية ، فهي ترى أن زيادة الشفافية في سياسات الاستثمار قد تمكّنها من اتخاذ قرارات أفضل بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في بيئة سياسية عامة أفضل لأنشطتها الدولية .

٧٢ - وقد عالجت جولة أوروغواي مسألة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (٣٧) ، واعتبرتها منافية لبعض مواد الغات . ويحتوي مشروع البيان الختامي لعام ١٩٩١ قائمة توضيحية بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة الخاصة بتجارة السلع و"المنافية للمادتين الثالثة (المعاملة الوطنية) والحادية عشرة (الحظر الخاص بالقيود النوعية) من مواد الغات" . وشملت تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ، في جملة أمور ، اشتراطات المحتوى المحلي والتدابير التي تفرض قيودا على حجم أو قيمة الواردات أو تتعلق بمستوى الصادرات بما في ذلك الوصول إلى النقد الأجنبي . وينبغي إشعار البلدان بهذه التدابير وإلغاؤها في غضون عامين بالنسبة للبلدان المتقدمة وخمس أعوام بالنسبة للبلدان النامية وسبع أعوام بالنسبة لأقل البلدان نموا . ولكن ، يمكن للبلدان النامية ألا تتقيد ، مؤقتا ، بالأحكام التي ينص عليها مشروع القرار ، في الحالات التي تكون فيها متفقة مع المادة الثامنة عشرة (٣٨) . وبالإضافة إلى ذلك ، اتفق المفاوضون على إعادة النظر في تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في غضون خمسة أعوام ، ودراسة ما إذا كان ينبغي أن تكمل بأحكام خاصة بسياسة الاستثمار والمنافسة .

الحواشي

(١) بالمقارنة ، كان متوسط معدل النمو السنوي لصادرات العالم خلال الفترة ذاتها ١٠ في المائة . انظر الأمم المتحدة ، تقرير الاستثمار في العالم ، ١٩٩٣ (سيصدر قريبا) ، نيويورك .

(٢) بأسعار ومعدلات صرف عام ١٩٩٠ (باستخدام معاملات امتصاص التضخم للناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية) .

(٣) تعتبر الأرباح المعاد توظيفها مكونا أكثر أهمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة حيث تعتبر التدفقات عبر الحدود أكثر أهمية .

(٤) باستثناء التدفقات إلى المراكز اللاإقليمية .

(٥) ويعزى ذلك في جانب منه إلى نجاح برامج تحويل الدين إلى أصول رأسمالية . وخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحويل الدين إلى أصول رأسمالية ٨٠ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في شيلي ، و٥٩ في المائة في البرازيل ، و٣٠ في المائة في المكسيك ، و٢٠ في المائة في الأرجنتين . انظر الأمم المتحدة ، تقرير الاستثمار في العالم ، ١٩٩٢ (ST/CTC/130) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع (E.92.II.A/19) ، صفحة ٣٦ من النص الإنكليزي .

(٦) تتفاوت البلدان أو الأقاليم التي تشكل مجموعة أكبر ١٠ اقتصادات نامية متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان التالية: الأرجنتين ، إندونيسيا ، البرازيل ، تايوان ، تايلند ، جمهورية كوريا ، سنغافورة ، مقاطعة تايوان الصينية ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، نيجيريا ، هونغ كونغ (الجدول ٣) . وتشمل مجموعة ثانية من البلدان المضيفة الناشئة بسرعة ما يلي: باكستان ، تونس ، شيلي ، الفلبين ، فييت نام ، كولومبيا ، المغرب والهند .

(٧) اقتبس هذا التصنيف لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من مؤلف Robock, S.H. and K. Simmonds, International Business and Multinational Enterprises (Irwin, Boston, 1989).

(٨) يمكن تقليل تكلفة الوحدة من المصروفات غير المباشرة ، المتكبدة في عمليات البحث والتطوير ، والتصميم ، والتسويق والأعمال التنظيمية وغيرها من المدخلات غير المباشرة إذا أمكن توزيع هذه المصروفات على حجم كبير من المبيعات ، إما عن طريق الانتاج في مصانع كبيرة (وفورات الحجم) أو الانتاج في عدد كبير من المصانع الصغيرة (وفورات النطاق) . ولقد أضحى النوع الثاني من الانتاج أكثر شيوعا في الآونة الأخيرة ، حيث أن التقدم التكنولوجي وجدة الهياكل التنظيمية يستلزمان تمايز المنتجات وتضييق حجم المصانع .

الحواشي (تابع)

(٩) ففي عام ١٩٩٠ ، شكلت أكبر الشركات عبر الوطنية البالغ عددها ١٠٠ شركة (فيما خلا تلك الشركات العاملة في الأنشطة المصرفية والمالية) قرابة ثلث رأس المال الاجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر . انظر تقرير الاستثمار في العالم ، ١٩٩٣ ، المرجع المذكور .

(١٠) نوقشت العوامل ذات الصلة بالمزايا الموقعية للبلدان في الفرعين الثالث والرابع .

(١١) انظر اليونيدو ، "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية: الاتجاهات الحديثة ؛ والعوامل المحددة الرئيسية والآثار المترتبة على السياسات" ، PPD.167 ، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الصفحات ١٥ ـ ١٩ .

(١٢) انظر Plummer, M. and E. Ramstetter, "Motives and policies affecting U. S. direct investment in ASEAN" , Development and South - South Cooperation vol. V, No.9, December 1989.

(١٣) استشهد بيار جاكمو بهذا المثال عن "المناطق المخصصة للتكنولوجيا البرامج الجاهزة" في La Firme Multinationale: une Introduction Economique (Economica, Paris, 1990) ، الصفحتان ٧٧ ـ ٧٨ .

(١٤) تتناول مطبوعات كثيرة بشأن الاستراتيجيات العالمية للشركات عبر الوطنية هذا الموضوع بالتفصيل . انظر على وجه الخصوص M. Porter, The Competitive Advantage of Nations (New York, Free Press, 1990), pp. 55-67 and pp. 606-615; Robock S.H. and K. Simmonds ، المرجع المذكور .

(١٥) للاطلاع على تحليل النمط الصناعي الجديد وآثاره ، انظر Raphael Kaplinsky, "Direct foreign investment in third world manufacturing: Is the future an extension of the past", IDS Bulletin, vol. 22, No. 2, 1991.

(١٦) انظر "The global firm: R.I.P.", The Economist, 6 February, 1993.

(١٧) استشهد بيير جاكمو ، المرجع المذكور ، بأمثلة لنقل مواقع وحدات الانتاج إلى البلدان المتقدمة ، الحاشية ١ ، صفحة ٢٦٤ . وطبقا لهذا المصدر من المعلومات ، قررت شركة فيلبس نقل موقع انتاج أطر التلفزيونات من جنوب شرقي آسيا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأعادت شركة RCA خطوط التجميع من مقاطعة تايوان الصينية ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وبالمثل ، قامت شركة IBM في السنوات الأخيرة بانتاج قطع الحاسوب في وحدات انتاج متكاملة في الولايات المتحدة ، وأوقفت الانتاج في آسيا . وقررت شركة Apple أن تنتج طرزها الجديدة من الحواسيب في كاليفورنيا ، بالقرب من موردبها .

الحواشي (تابع)

(١٨) قام السيد م. بورتر بوضع نمط التنمية ذي المراحل الأربع هـذا ، بالاستناد الى التجارب الانمائية للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء . انظـر الفصل العاشر من الجزء الثالث من المرجع المذكور للسيد م. بورتـر: "The competitive development of national economies, pp. 543-576".

(١٩) اقترح دانينغ دورة انمائية مشابهة ، لشرح أنواع الاستثمار الأجنبـي المباشر الذي يجتذب البلدان وفقا لمراحل التنمية . انظـر ، John H. Dunning, Explaining International Production (London, Boston, Mass., Hayman, 1988), Chap. 5: "The investment development cycle and third world Multinationals", pp. 140-168 . واعتمد أوزاوا نمط الدورة الانمائية الخاص بالاستثمار الأجنبـي المباشر ، بالاستناد الى تحليل بورتر لمراحل التنمية الأربع ؛ انظـر ، Terutomo Ozawa, "Foreign direct investment and economic development", in United Nations, Transnational Corporations, vol. 1, No.1, New York, February 1992.

(٢٠) انظر ، خاصة ، المرجع المذكور لـ ج.هـ . دانينغ ، الفصل الخامـس ؛ S. Lall,: "Direct Investment in South East Asia by the NIEs: Trends and prospects", Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, No.179, December 1991.

(٢١) أبرزت الدراسات الاستقرائية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشـر العلاقة المتبادلة القوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم ونمو اقتصـادات البلدان المضيفة ، انظر ، على سبيل المثـال ، Thomas L. Brewer, "Foreign direct investment in developing countries: Patterns, policies and prospects", World Bank (International Economic Department, Working Paper WPS 712, June 1991 ؛ مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية "السياسات الحكومية والاستثمـار الأجنبي المباشر" (ST/CTC/SER.A/17, November 1991) .

(٢٢) انظر الصفحة ٨٦ من المرجع السابـق ، World Investment Report, 1992 op.cit.,p.86.

(٢٣) انظر الصفحة ٣٤ من المرجع السابق ، اليونيدو ، "تدفقات الاستثمـار الأجنبي المباشر" .

(٢٤) لدراسة مناطق تجهيز الصادرات ، انظر منشورات الأونكتاد ، "مناطـق تجهيز الصادرات: دور الاستثمار الأجنبي المباشر والأثر الانمائي" تقرير أعدته أمانـة الأونكتاد (TD/B/WG.1/116) ، ١٩٩٣ .

(٢٥) للحصول على مزيد من التفاصيل عن أنماط التحرير ، انظـر World Investment Report 1992 ، المرجع السابق الصفحات ٧٩-٨٥ ، والعدد المقبل مـن World Investment Report 1993.

الحواشي (تابع)

(٢٦) انظر World Investment Report 1992 ، المرجع السابق ، الصفحات ٧٧-٧٩ .

(٢٧) World Bank, Legal Framework for the Treatment of Foreign Investment, Volume II: Guidelines, 1992.

(٢٨) وتبين من خلال الدراسة الاستقرائية أن المنافسة غير الكاملة هي أدق الخصائص التي تتميز بها الصناعات التي يُستخدم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ انظر "أثر تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في التجارة والتنمية" منشورات الأمم المتحدة. رقم المبيع A.91.II.A.19 ، نيويورك ، ١٩٩١ .

(٢٩) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، Investment incentives and disincentives: effects on international direct investment (Paris, 1989) ؛ الأمم المتحدة ، "أثر تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والتنمية ..." ، المرجع السابق ، Stephen Guisinger, "Host-country policies to attract and control foreign investment", in Theodore H. Moran and contributors, investing in Development: New Roles for Private Capital? (Overseas Development Council, Washington D.C., 1986).

(٣٠) مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية "السياسات الحكومية والاستثمار الأجنبي المباشر" ، المرجع السابق .

(٣١) يمكن الحصول على تقرير عن هذه الدراسات الاستقصائية من الأمم المتحدة ، The Determinants of Foreign Direct Investment United Nations publication, Sales No. E.92.II.A.2, 1992 ؛ الأمم المتحدة ، "أثر تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والتنمية ..." ، المرجع السابق ؛ S. Guisinger, "Host-country policies to attract and control foreign direct investment", op.cit.; S. Guisinger, "Rhetoric and reality in international business: a note on the effectiveness of incentives", in United Nations, Transnational Corporations, vol.1, No.2, New York, August 1992.

(٣٢) انظر ، مثلا ، US Investment in Scotland (New York, Praeger Publishers, 1972); G.L. Reuber with H. Crookell, M. Emerson and G. Gallais Hamonno, Private Foreign Investment in Development (Oxford, Clarendon Press, 1973).

الحواشي (تابع)

(٣٣) لقد خلصت الدراسات الاستقرائية التي أجرتها الهيئة الدولية للتمويل والمعهد المالي الدولي ، الى أن برامج مقايضة الديون بأسهم أدت الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية . انظر J. Bergsman and W. Edisis, Debt-Equity Swaps and Foreign Direct Investment in Latin America, IFC Discussion Paper No. 2, Washington, D.C., 1988; Institute of International Finance: Fostering Foreign Direct Investment in Latin America, Washington, D.C., 1990.

(٣٤) انظر ، المرجع السابق ، الأونكتاد ، مناطق تجهيز الصادرات ..." .

(٣٥) Stephen E. Guisinger and associates, Investment Incentives and Performance Requirements (New York, Praeger Publishers, 1985) ، دراسة رعتها هيئة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي .

(٣٦) انظر ، المرجع السابق ، Stephen Guisinger, "Host-country policies...", op.cit., p 166.

(٣٧) أدرج قرار خاص بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في مشروع البيان الختامي لجولة أوروغواي ، انظر المرجع السابق ، World Investment Report 1992 ، الصفحات: ٧٠-٧٣ .

(٣٨) أي في الحالات التي يكون فيها تطبيق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ضروريا ، لاعتبارات تمليها مشاكل ميزان المدفوعات والصناعة الناشئة والتنمية .

- - - - -